السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي (آفاق مستقبلية)

د. اسراء شريف الكعود
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

خلاصة البحث

تعد منطقة الخليج العربي من اهم المناطق الاستراتيجية والحيوية في العالم وذلك لعدة اعتبارات اهمها العامل الجغرافي الذي اعطى لها اهمية سيما وانها تقع ضمن منطقة الشرق الاوسط وتتوسط هذه المنطقة شهدت عدة مواجهات عسكرية لذا تتمتع باهمية على الصعيد العسكري، اما من الناحية الاقتصادية فما لاشك فيه ان منطقة الخليج العربي من اهم مصادر النفط في العالم علاوة على انها سوق تجارية واستثمارية واستهلاكية على مستوى كبير.

وبعد الاحداث والمتغيرات التي عصفت بالساحة الدولية واهمها تفكك الاتحاد السوفيتي وانحسار المد الشيوعي وبروز الولايات المتحدة الاميركية كقطب وحيد مهيمن على الساحة الدولية شهدت بتلك المنطقة اي الخليج العربي اهمية قصوى اذ تم ربط امن تلك المنطقة بالنظام الدولي الجديد.

وموضوعنا هو السياسة الخارجية الايرانية حيال دول الخليج العربي (آفاق مستقبلية) نظراً لكون ايران قوة اقليمية رئيسية في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة، وبفضل قدرات ايران الاقتصادية و العسكرية والبشرية الكبيرة الى جانب ارثها الحضاري والامبراطوري، فقد نجحت ايران في ان تمارس ادوار متباينة في صياغة الترتيبات الاقليمية لقد جاءت احداث ١٩٩٠ وما بعده لتشكيل عاملاً حاسماً في تحسين علاقات ايران مع الدول الخليجية ودول مجلس التعاون الخليجي ووقوف ايران الى جانب الكويت اذ مثلت ازمة الخليج الثانية نقطة تحول ايجابية في انفتاح ايران على الدول الخليج العربي.

وبعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق ٢٠٠٣ ساد العالم نوع من الغموض وعدم التحديد للمحيط الاقليمي. وفي ظل غياب القوى العربية ظهرت ايران كقوة بارزة في المنطقة .

وخلاصة القول، ان السياسة الخارجية الرشيدة هي التي تكون على قراءة الواقع الدولي لفهم عميق يمكن التعامل مع دول الخليج العربي بحيث نستفيد من الايجابيات وتتجنب السلبيات وان نستشرق المستقبل وفي هذا الصدد نرى الدراسة ان السياسة الخارجية الايرانية حيال الخليج العربي سوف نحتمل ثلاثة مشاهد هي الاستمرار او الانكفاء او التغيير والاستمرار معاً بما يخدم مصالح الطرفين للدفع بمصالحها الى الامام وعلى غير صعيد.

The Foreign Policy of Iran Towards Arabian Gulf (The Horizon of Future)

Dr. Israa Sh. AlQud
University of Baghdad – College of Education for Women

Abstract

Iran Regional and Foreign Security Policies Gulf. The long history of regional and other conflicts which their severity increased because of appearance of modern states and cultural and lingual ancient differences resulted in deep feeling of doubt and suspicion between Iran and its Arab neighbors .Meanwhile the two sides have several interests common points , the moist important is the strategic and commercial interests . The fears and objective procedures based on the continuing evaluation of Iran abilities and needs direct security policies in internal and foreign affairs concerning the world in Gulf specially.

المقدمة

تتميز دراسة السياسة الخارجية لاي دولة بأهمية متصاعدة وذلك لانها تهدف الى وصف وتحليل اتجاهات حركة الدولة وسلوكها السياسي على الصعيد الخارجي وبالشكل الذي لم يعد بالامكان الاستغناء عنه.

تعد منطقة الخليج العربي من اهم الاقاليم في العالم بسبب ما تتمتع به هذه المنطقة من خصائص وامتيازات وفي جميع المجالات سيما الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية ، وتعد ايران وبحكم امكاناتها الواسعة احدى القوى الاقليمية الرئيسة في منطقة الخليج العربي والتي ادت وستؤدي دوراً مهما في تحديد معالم الامن والاستقرار الاقليمي وعلى الرغم من التغيير الذي حصل في شكل النظام السياسي السائد فيها بعد عام ١٩٧٩ الا انها لم تتنازل عن استثمار تلك الامكانات بل

وطوعتها لصالح دعم توجهاتها للبحث عن مكانة اكبر واسهام اوسع مماهي عليه لذلك بدت فكرة (المجال الحيوي) في تلك المدة شاخصة في المدرك الايراني.

تتميز ايران باشرافها على اغلبية منطقة الخليج العربي فهي تشرف على جانبه الشرقي وعلى (١٢) جزيرة ، فضلاً عن خليج عمان ومضيق هرمز والذي يعد الان اهم المضائق في العالم من الناحية الاقتصادية لارتباطه بمصالح دولية من خلال مرور البضائع والخدمات والموارد والتكنلوجيا وناقلات النفط ، والذي سوف تزداد اهميته مستقبلاً مادامت حاجة العالم الى النفط (نفط الخليج) بازدياد مستمر ، وهو ما سيمنح ايران بالتالي ثقلاً سياسياً مضافاً ينعكس بالتأكيد على اثرها الاقليمي ودون ان ننسى كونها جسراً يربط بين اغنى منطقتين في العالم فيما يتعلق باحتياجات النفط والغاز (الخليج العربي وبحر قزوين) . وفي ظل الحديث المتزايد في الاونة الاخيرة عن الدور الاقليمي الذي تسعى ايران الى تبنيه في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط وخصوصاً بعد تبنيها مشروع البرنامج النووي ، جعل هناك ضرورة الى دراسة وتحليل تلك السياسة التي اخذت مكانة الصدارة في سلم اولويات منطقة الخليج العربي وبرز الدور بصورة كبيرة بعد الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ وبالاخص بعد مجيء الرئيس الايراني السابق محمود احمدي نجاد الى السلطة وتوليه الحكم في جمهورية ايران الاسلامية.

اهمية الدراسة

ان اية دراسة او بحث في السياق الاكاديمي لابد وان تبدأ بتحديد اهمية الموضوع التي تدعو الباحثون والدارسون وذووي الاختصاصات للاهتمام بالبحث والتقصي عن الحقائق وتكمن اهمية الموضوع في المكانة التي تحتلها منطقة الخليج العربي في المدرك الايراني والتي دأبت الى تحقيق اهدافاً استراتيجية جوهرية وعلى قدر كبير من الاهمية في منطقة الخليج العربي ، وبما يخدم سياستها الخارجية اذ شكل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ نقطة انطلاق لايران في اتمام بسط هيمنتها على منطقة الخليج وتأمين مصالحها العليا وصولاً الى جعله نقطة ارتكاز جديدة لتحقيق هذه الاهداف مما يجعل المنطقة برمتها (محل استهداف مستمر) كما يفتح الباب واسعاً امام احتمالات مستقبلية ممكنة قد تشهدها المنطقة.

اشكالية الدراسة

يصبح البحث في سياسة ايران الخارجية تجاه الخليج العربي وآفاقها المستقبلية ضرورياً في ضوء تحولات وتبدلات البيئة الدولية والاقليمية في مطلع القرن الحادي والعشرين والتي اصبح فيها العالم يعيش في حالة من الهيمنة والسيطرة لقطب واحد (Unipolarity) يتمثل بالولايات المتحدة الاميركية ، فذهبت اراء الى سياسة ايران الخارجية تجاه دول الخليج العربي قد انكمشت بعد الاحتلال الاميركي للعراق في ٩ / نيسان / ٢٠٠٣ كون العلاقات بين ايران والولايات المتحدة الاميركية يغلب عليها طابع الصراع وليس التعادل في حين ذهبت اراء اخرى ان سياسة ايران الخارجية تجاه دول الخليج العربي بعد الاحتلال الاميركي للعراق اتسمت بالانغماس والتأثير والنفوذ وان الاحتلال ماهو الا الفرصة الذهبية لايران لتضييق الخناق على دول الخليج العربي ومن ثم محاولة اعادة تشكيل المنطقة طبقاً لمخططات تنسجم مع طموحاتها ومصالحها . وفي ضوء تضارب الاراء يمكن صياغة اشكالية البحث بصيغة التساؤل حول اهمية الدائرة الجيوبولتيكية لدول الخليج العربي في المنظور الايراني.

ثم ماهي المشاهد المستقبلية المحتملة للسياسة الخارجية الايرانية تجاه دول الخليج العربي ضمن ثلاثة مشاهد :

- المشهد الاول : احتمالية استمرار السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي.
- المشهد الثاني : احتمال التغيير في السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي.
- المشهد الثالث : هو الاستمرارية والتغيير معاً في السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي.

المبحث الاول

الدائرة الجيوبوليتكية للخليج العربي ودورها الحيوي في المنظور الايراني

يعد الخليج العربي من اهم دوائر المجال الحيوي المباشرة لايران وذلك لتمتعه بابعاد جغرافية متعددة هي الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية والجغرافية الامنية – العسكرية.

ففي مجال الجغرافية السياسية يمكن القول ان الاتجاه نحو الاقليمية السياسية في الشرق الاوسط ومرتكزها منطقة الخليج العربي ، يعد من اكبر المزايا للسيطرة على مسار العولمة السياسية ، وان حجم الاقليمية السياسية في الشرق الاوسط العربي والخليج يعد اكبر من الاحجام والطاقات المتحدية للاقليمية الخارجية[١].

اما في مجال الجغرافية الاستراتيجية فأننا لو دققنا في المقياس الاستراتيجي والامني العالمي ، سواء من ناحية مركز الارض او من ناحية هامش الارض او كليهما ، لا نجد نقطة في العالم تتمتع بمزايا كمنطقة الخليج زيادة على ذلك ان المنطقة بالنسبة للجيوبولتيك الايراني تعد دائرة التماس الاولى والمدخل الى البعد الاقليمي لاسيما باتجاه الوطن العربي ، في الوقت نفسه فان الخليج حيوي لوجودها القومي والاقتصادي والثقافي ، لانه لولا موقعها المطل على الخليج لكانت بلداً مغلقاً، لان بحر قزوين بحر مغلق.[٢]

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تشكل الملاحة في الخليج عبر مضيق هرمز اهمية قصوى ليس لايران فحسب بل لكافة دول الخليج والعراق والدول الصناعية الكبرى في العالم وتكمن الاهمية والخطورة الجيوبوليتكية في هذا الامر هو السيطرة والاشراف الايراني المباشر لهذا المضيق الذي تعده بمثابة العنق الجغرافي الذهبي لها والذي منحها ميزة

جيوستراتيجية هامة على الصعيد العالمي من خلال استخدامه كوسيلة تهديد جيوبوليتكي لتعزيز امنها القومي في أي صراع عسكري مما يجعله نقطة اختناق بحري حرجة بالنسبة للاقتصاد العالمي.

وترجع اهمية مضيق هرمز الى انه يلعب دور الصمام الرئيس الذي يتحكم في حركة تدفق النفط من منطقة الخليج الغنية الى مناطق العجز والاستهلاك في انحاء العالم ، ويقدر ما يمر بمضيق هرمز نحو ١٩-٢٠ مليون برميل ، تحمله نحو مائة ناقلة يومياً أي بمعدل ناقلة كل سبع دقائق ولذا فإن المضيق يتمتع بأهمية استراتيجية خاصة بالنسبة لدول الغرب الصناعية واليابان ، فمضيق هرمز يمر به نحو ٥٦% من امدادات دول الغرب الصناعية من البترول وحوالي ٩٠% من امدادات اليابان من هذه السلعة الاستراتيجية[٣]. لهذا السبب وحده نجد ان المحافظة على الملاحة البحرية في الخليج وعبر المضيق خالية من الانقطاع تشكل اولوية استراتيجية ونظراً لتزايد الاهمية الاستراتيجية للخليج والمضيق ، فقد حاولت الولايات المتحدة الاميركية اقامة قواعد عسكرية في عُمان ، اذ يشكل موقع سلطنة عُمان اهمية استراتيجية خاصة ، حيث تتحكم وتشرف على مضيق هرمز ، فبعد التهديد الايراني باغلاق المضيق وعرقلة الملاحة في وجه الولايات المتحدة وحلفائها بعد قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ ، سعت الولايات المتحدة الى اتفاق عام ١٩٨٠ ، سمح للولايات المتحدة الاميركية باستخدام المنشآت العسكرية لعُمان.[٤]

واستكمالاً لاحكام السيطرة على الخليج والمضيق كثفت الولايات المتحدة الاميركية من وجودها في هذه المنطقة من خلال فرض وجودها العسكري في المملكة العربية السعودية (قاعدتي الطهران وحفر الباطن) ، والبحرين (قاعدتي الجفير والهملة) والكويت (قاعدة احمد الجابر الجوية) وجزيرة فيلكا وميناء الاحمدي وقاعدة علي السالم وقطر (قاعدتي السيلية والعديد) والامارات العربية المتحدة (قاعدة الشارقة وقاعدة الظافر الجوية). [٥]

اما في مجال الجغرافيا الاقتصادية فإن للطرفين الايراني والخليجي ، مصالح مشتركة في الخليج لانه يضم احتياطات النفط والغاز القيمة والتي تشكل دعامة اساسية لاقتصادياتهما ، ولاسيما ان بعض هذه الاحتياطات تتداخل بين حدودها البحرية ويتم استغلالها على نحو مشترك ، ويعد الخليج مهماً ايضاً لصادراته النفطية وتجارته الاجمالية مع العالم الخارجي. [٦]

على الرغم مما لها من مصالح اقتصادية حيوية في منطقة الخليج لها علاقة مباشرة بامدادات النفط التي لا غنى عنها ، على نحو متزايد ، بدأت المصالح النفطية تبدو ضخمة في الفكر الايراني الاستراتيجي واندفاعه باتجاه الخليج ، بحيث وصلت تلك المصالح النفطية التي قلبت مسرح السياسة الاقليمية والدولية واصبحت لها دلالات تمتد الى ما وراء الابعاد الجيو-استراتيجية للخليج العربي. [٤]

في هذا الصدد تعتمد الرؤية الايرانية للتنمية الاقتصادية العابرة للاقليم على ربط الخليج العربي بآسيا الوسطى ، وتتمتع ايران بموقع جيو-استراتيجي مهم بين الخليج العربي وبحر قزوين ، وقد تبنت عملية تقوم على اساس (صفقات التبادل) التي تتسلم ايران بمقتضاها صادرات النفط الخام التي تأتي من اسيا الوسطى لتستهلكها في شمال ايران ، وتقوم بتصدير كمية مماثلة من النفط الايراني الخام من موانىء التصدير الايرانية على الخليج نيابة عن دول اسيا الوسطى ، وقد ثبت ان هذه العملية حققت نجاحاً نسبياً بعد ان تم الاتفاق على صفقات تبادل مع الشركات العاملة في كازاخستان وتركمانستان.[٨]

تأسيساً على ما تقدم ظلت ايران تنظر الى الخليج باعتباره بحيرة ايرانية لما يشكله من اهمية استراتيجية بالغة الاهمية بالنسبة لها فهو المنفذ البحري الوحيد لها ، كما ان سواحله الغربية لها اهميتها الاقتصادية اذ ان افتقار تلك السواحل الى القوى الوطنية العاملة يمكن شغله لفائض العمالة الايرانية فضلاً عن ايجاد اسواق للبضائع الايرانية والاهم من ذلك كله ان نجاح ايران في السيطرة على تلك السواحل يضمن استقرارها كدولة مصدرة للنفط والغاز واعتمادها عليه بشكل كبير.[٩]

اما في مجال الجغرافية الامنية – العسكرية ، ففي الوقت الذي تعد فيه ايران لدى اغلب المراقبين بأنها احد اكثر الدول اهمية في استقرار المنطقة لما لها من امكانية في ان تؤدي ادوار مهمة ، سواء كان تأثير تلك الادوار سلبياً ام ايجابياً ، فانها ظلت تعيش حالة مستمرة من الاحساس والشعور بأنها تعيش في بيئة اقليمية قلقة من الناحية الجيوبولتيكية ، مما يؤدي الى تعرض امنها القومي للخطر هذا الاحساس لم يتأت من فراغ ، وانما من خلال ما تسفر عنه في كل مرة المتغيرات الاقليمية والدولية من تأثير على الحالة الاستراتيجية او الوضع الاستراتيجي للمنطقة وانعكاساتها على الامن القومي الايراني اذ تواجه ايران دائماً وبشكل مستمر تحديات ومشاكل عديدة في البيئة الامنية لدرجة ان هذه الدولة لم تستطع حتى الان ان تشهد على أي من هذه الساحات اطاراً امنياً قائماً ومستقراً يكون موضع توافق.[١٠]

ففي الماضي فإن التحديات الامنية الايرانية التي كانت تنتج عن البيئة المحيطة كانت توجد بأشكال مختلفة بداية من عدم الامن على الحدود وعدم الاستقرار المؤقت الى الحملات والحروب العسكرية الطويلة الامد والان ايضاً تجلت في هذه المسألة في أطر وتوليفات مختلفة، وفي الوقت الراهن فإن ما يسمى بـ (الارهاب) والتطرف والحكومات الضعيفة وازمة القوة ، كذلك ايضاً تدخل القوة فوق الاقليمية تعد ثلاثة تحديات امنية اساسية في البيئة المحيطة بايران ترتبط ببعضها وتعدد ابعادها من بين التحديات الثلاثة تبدو الحكومات الضعيفة في العراق وافغانستان وباكستان تؤدي الى انتشار ما يسمى بـ (الارهاب) والتطرف لجميع اشكاله وانواعه وصوره ، زيادة على هذا يصبح المجال اكثر تهيئاً لاستمرار وجود القوة فوق الاقليمية ، فيما فتح ضعف القوة لدى الدول العربية الخليجية المجال لتعاون غير متكافىء مع القوة فوق الاقليمية وزيادة تدخل القوة الاجنبية.[١١]

ان انتماء ايران الى نظام اقليمي رئيسي هو النظام الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط ونظام اقليمي فرعي هو النظام الاقليمي للخليج العربي دفعها لمحاولة التمتع بخصائص المهيمن الاقليمي فهي تحاول ان تقوم بدور الراعي الاقليمي في المنطقة وكذلك تقوم بدور المدافع عن القيم والمعتقدات والمحرر فهي دولة ذات ايديولوجية تؤمن بها وتسعى لنشرها داخل الاقليم كآلية من آليات البحث عن القوة والمجال الحيوي مستخدمة في ذلك كافة الوسائل المتاحة ايديولوجياً وعسكرياً في نطاقها الاقليمي ولعل من اهم مبررات البحث عن وسائل القوة والهيمنة هو الواقع الجيوبولتيكي لدول الخليج العربي الذي يمتاز بالضعف والهشاشة والاعتماد على القوى الدولية لحماية مصالحه مما اعطى لايران مبرراً للبحث عن كل الوسائل لتحقيق اهدافها الدفاعية.

لقد انصبت الاستراتيجية الايرانية في تحقيق مجالها الحيوي في منطقة الخليج العربي بادىء الامر على التمدد الجغرافي التقليدي ، بيد ان الوجود العسكري الاجنبي الكثيف في هذه المنطقة الحيوية والقلقة جيوبولوتيكياً بدا يحول دون العودة الى التمدد الجغرافي التقليدي الذي تطمح اليه ايران ، لذا اتجهت في سبيل تحقيق اهدافها في كيفية الهيمنة والسيطرة على نظمه وهياكله الامنية والسياسية وتتحدد القناعة الايرانية بفكرة القوامة الايرانية على الخليج وضرورة الهيمنة على أي من نظمه وهياكله الامنية من خلال التفاعل بين ثلاثة عوامل اساسية احدهما تاريخي يتصل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الادراك الايراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني والاخر جيو-استراتيجي ينبع من تقييم عناصر القوة الايرانية مقارنة بنظيرتها العربية – الخليجية ، والثالث ايديولوجي يرتبط بطبيعة العقيدة الدينية – المذهبية ، وتكييفها لماهية السلطة السياسية وهي ان ايران تعد نفسها افضل دولة تطبق العدل بين المسلمين في ظل الجمهورية الايرانية.[١٢]

واجمالاً فإن السياسة الايرانية تعمل على متابعة مصالحها في الخليج العربي وذلك لتحقيق عدة اهداف منها الحصول على مزايا جغرافية وسياسية في الخليج ومياهه والثاني اداء دور اقليمي امني اما الثالث فستعمل ايران على تحقيق استراتيجية التوازن الخليجي.

اولاً – الحصول على مزايا جيوبوليتكية

فيما يتعلق بالهدف الاول فنلاحظ ان ايران حققت اهم اضافة جيوبوليتكية حيوية وهي السيطرة على الجزر الاماراتية الثلاث (ابو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى) في ٣٠ / تشرين الثاني / ١٩٧١ وتسعى لابتلاع البحرين التي تعدها تابعة لها ولابد من عودتها الى الوطن الام اذ اعتبر العديد من صناع القرار السياسي الايراني ان البحرين هي الولاية الخامسة والعشرون وانها جزء من التراب الايراني[١٣]. ناهيك عن المحاولات الايرانية المستمرة بالتحكم في الملاحة في مضيق هرمز الاستراتيجي.

ثانياً – اداء دور اقليمي – امني :

سعت ايران للخروج من عزلتها السياسية خاصة بعد الخلل الذي اصاب التوازن الاقليمي في منطقة الخليج وانتهاء دور الاتحاد السوفيتي كعنصر موازن للولايات المتحدة وكعامل تحد تخشاه ايران في الشمال ، فضلاً عن تحول ايران تدريجياً من دبلوماسية الثورة الى دبلوماسية الدولة واتباع سياسة واقعية سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الخارجي[١٣].

اضافة الى ذلك فإن ايران تمتلك قدرات اقتصادية وثروات يمكن ان توظفها لخدمة حركتها السياسية ، وفي الوقت نفسه تستفيد من حركتها الخارجية لخدمة اقتصادها وبعد الزلزال الجيو – ستراتيجي الذي اصاب المنطقة جراء احتلال العراق عام ٢٠٠٣ واخراجه من معادلة التوازن الاقليمي الخليجي رأت ايران ان الفرصة باتت مواتية لقيادة المنطقة على الرغم من التواجد الاجنبي الكثيف في المنطقة ففي اواخر عام ٢٠٠٧ دعت الحكومة الايرانية الدول الاقليمية في منطقة الخليج الى عقد اتفاق امني الى جانب انشاء (منظمة للتعاون الامني بين دول المنطقة) . وقد وردت كبند عاشر ضمن مشروع مقترح لتحسين علاقات التعاون وبناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين الجمهورية الاسلامية في ايران في قمة مجلس التعاون الخليجي الذي حضرته ايران ممثلاً برئيس الدولة محمود احمدي نجاد[١٥]. وفي عام ٢٠٠٨ تجددت الدعوة الايرانية ذاتها وعلى لسان رئيس الدولة مرة اخرى خلال لقاءه وزير الخارجية البحريني ، داعياً الى انهاء الوجود العسكري الاجنبي من المنطقة ذلك ان هذا الوجود يعد العقبة الاساسية التي تقف عائقاً امام تأسيس هذا النظام الامني حيث يقول : ((ان القوى المتغطرسة لابد من ان ترحل من المنطقة يوماً ما)) [١٦]. كما ترفض ايران حتى المشاركة العربية في اية ترتيبات امنية وبذلك تحاول ايران ابعاد جميع القوى الفاعلة الدولية والاقليمية عن هذه المنطقة الحيوية المتمثلة بالخليج العربي ليتسنى لها تحقيق نفوذها السياسي والايديولوجي والاستراتيجي.

استند هذا التصور الاستراتيجي الايراني على اسس وحقائق الجغرافيا – السياسية اذ اشار نائب وزير الخارجية الايراني علي بشارتي بالقول ((ان الدول المطلة على الخليج هي نفسها التي يجب ان تقوم بهذه الترتيبات واضاف ان لايران (٢٥٠) كم من السواحل المطلة على الخليج ولابد ان يكون لها دور في الترتيبات الامنية الخليجية)) [١٧].

ثالثاً – استراتيجية التوازن الخليجي

شكلت الدائرة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي اهم ساحات الصراع الجيوبولتيكي الاقليمي اذ تظهر الدائرة الاستراتيجية ثلاث قوى ذات طموحات اقليمية العراق والسعودية وايران وهي اهم الدول المتنافسة ، اما الدول الاخرى فلا تستطيع التطلع الى دور سياسي طموح نظراً لصغر حجمها.

بالنسبة للعراق رغم انه يشكل – الى حد بعيد – المصدر الرئيس لمخاوف ايران الاقليمية الا ان محدودية منفذه البحري المطل على الخليج ، شكل عقبة جوهرية امام تبوء الدور القيادي في المنطقة رغم ذلك شهدت الدولتان سنوات من التنافس ادت الى نشوب حرب بينهما عام ١٩٨٠ كانت من اكثر الحروب تدميراً في المنطقة ، وعلى الرغم من ان العراق خرج من الحرب وهو يتمتع بمكانة وقدرة كبيرة الا انه فقد الكثير من مكانته وقدرته نتيجة لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والعزلة الدولية التي فرضت عليه[١٨]. مما اتاح لايران مكانة جيدة في المنطقة، فيما ادى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة في ٩ / نيسان / ٢٠٠٣ الى اخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة الى احداث خلل جيو – ستراتيجي في توازنات المنطقة وجعل الصراع على المنطقة بين القوتين الاخريتين أي السعودية وايران ، اما المملكة العربية السعودية فهي ايضاً من دول الخليج ذات الطموحات الاقليمية وهي ترى انها لعبت دور القوة الاقليمية الرئيسة لحقبة طويلة من الزمن ولن تتخلى عن هذا الدور بل ان حجمها وموقعها الجغرافي ومكانتها الدينية وقدراتها العسكرية والاقتصادية يعزز هذه الطموحات لذلك تنظر ايران الى السعودية بعين الشك والريبة لعدة اعتبارات اهمها :

أ- تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، تنظر ايران على ان ذلك المجلس ماهو الا امتداد للنفوذ السعودي على دول الخليج الاخرى[١٩]. علاوة على اعتبار السعودية ترمي من ورائه ، بالاضافة الى مهامه (السياسية – الاقتصادية لتعميق الروابط بين دول الخليج العربي) لتحقيق اهداف عسكرية وامنية لاقامة سد جيوبولتيكي – دفاعي في مواجهة ايران في المنطقة[٢٠].

ب- موقف المملكة العربية السعودية الداعم لدولة الامارات العربية المتحدة في قضية الجزر الاماراتية المحتلة وتأكيد صانع القرار السياسي في السعودية ((ان استمرار مشكلة الجزر الاماراتية ودون حل سيشكل تعكيراً في ضوء العلاقات بين ايران والسعودية على وجه الخصوص)) [٢١].

وبشكل عام فإن ايران ترى نفسها امام معادلة جيوسياسية لمواجهة ذلك تتمثل في :

١- تعزيز القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية بما يضمن تفوقاً عسكرياً نوعياً وكمياً على دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- تكثيف وجودها العسكري في الجزر العربية المحتلة (طنب الكبرى ، طنب الصغرى ، ابو موسى) وفرض واقع جغرافي جديد في الجزر من خلال اقامة منشآت عسكرية دفاعية بما يعزز سيطرتها الجيوبولوتيكية على مضيق هرمز الاستراتيجي.

٣- تقديم الدعم العسكري والمادي والاعلامي للحراك الشعبي المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في مملكة البحرين والاجزاء الشرقية من المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني

مستقبل السياسة الخارجية الايرانية تجاه الخليج العربي

ان التشابك الواسع للعلاقات الايرانية – الخليجية وارتباطها بمجموعة من المسائل المهمة ولذلك فإن مسار السياسة الخارجية الايرانية حيال دول الخليج العربي ليس ثابتاً وانما هو متغير ومرتبط بالعديد من القوى السياسية الداخلية والاقليمية والدولية ، ومن اجل فك هذا التشابك لابد من وضع تصورات مستقبلية لها ، قريبة من الواقع وبعيدة عن الخيال ولابد ان تكون لها نظرة موضوعية مستمدة من صميم الواقع ، فإن موضع مستقبل السياسة الخارجية الايرانية حيال دول الخليج العربي ممكن دراسته عن طريق الاعتماد على اداة السيناريو او الاحتمال ، وعن طريق الافتراض الرئيس لهذه الاداة والذي هو ماذا يمكن ان يحدث في المستقبل اذا ما استمرت سياسة ايران الحالية حيال دول الخليج العربي وبالادوات والاتجاهات نفسها او اذا تغيرت ماذا يحدث ؟ وذلك عن طريق طرح ثلاثة احتمالات هي :

<u>الاحتمال الاول :</u> احتمال الاستمرار – أي (التواصل) وهذا الاحتمال يفترض بقاء سياسة ايران بمسارها الحالي حيال دول الخليج العربي خلال المستقبل المتوسط.

<u>الاحتمال الثاني :</u> احتمال التغيير – وهذا المشهد يفترض ان سياسة ايران حيال دول الخليج العربي سوف تتغير عن نهجها السابق وهذا المشهد يفترض حدوث تغيير على الساحتين الايرانية والخليجية.

<u>الاحتمال الثالث :</u> احتمال الاستمرار والتغيير - وهذا المشهد يجمع بين المشهدين السابقين اذ يجمع بين استمرارية سياسة ايران الحالية ولكن بنهج وتوجه جديد يختلف عن تلك السياسة.

وعليه ان دراسة مستقبل سياسة ايران الخارجية حيال دول الخليج العربي سوف تكون في اطار المستقبل المتوسط من (٥-٢٥) عاماً ، وذلك لان دراسات المستقبل تكون بالغة الصعوبة اذا تجاوزت الابعد من ذلك . وبعد طرح هذه المشاهد الثلاثة سوف نقوم بترجيح احد هذه المشاهد والتي تؤيد رؤية الباحثة لمستقبل السياسة الخارجية الايرانية حيال دور الخليج العربي في ضوء المعطيات السابقة التي تم تناولها وعليه ستكون دراستنا في هذا المبحث في ضوء المشاهد الاتية :

اولاً – مشهد الاستمرار

تعد ايران قوة اقليمية رئيسية في الشرق الاوسط ، بفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة الى جانب ارثها الحضاري والامبراطوري الذي لا يمكن اغفاله ، والتي نجحت خلال مراحل مختلفة في ان تمارس ادواراً متباينة في صياغة الترتيبات الاقليمية لكن ربما لم يحظ الدور الاقليمي الايراني في أي وقت مضى بنفس الاهمية والزخم الذي حظي بهما بعد نجاح الثورة الاسلامية في الاطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩، ففي هذه اللحظة بدأ ان ثمة تغيراً جذرياً طال سياسة ايران الاقليمية وادواتها[٢٢]. فبعد ان كانت خلال عهد الشاه وبالتحديد ابتداء من عقد السبعينات من القرن الماضي احد اهم حلفاء الغرب ، حيث ادت دوراً مهماً في حماية المصالح الغربية عموماً ، والاميركية على سبيل الخصوص وتشكلت الركيزة العسكرية فيما سمي بـ (مبدأ نيكسون) مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها المملكة العربية السعودية ، تحولت ايران بعد نجاح الى عدو مصدر تهديد لمصالح الغرب وعلى رأسها تدفق النفط من الخليج وأمن (اسرائيل) ، لكن رغم الانقلاب الشامل الذي احدثته الثورة على مجمل السياسة التي انتهجها نظام الشاه فان ايران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الاقليمية واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة كان على رأسها ما يسمى بـ (تصدير الثورة الى الخارج) والتي ادت الى توتر علاقاتها مع معظم الدول العربية ودخولها في حرب مع العراق دامت ثمان سنوات ، فضلاً عن تعرضها لعزلة دولية واقليمية[٢٣].

وبفعل عوامل عديدة تراجع اهمية الخطاب الايديولوجي داخلياً وخارجياً بعد وفاة (الخميني) وانتهاء عصر الاستقطاب الدولي على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتدشين ما يسمى بـ (مرحلة التحول من حالة الثورة الى حالة الدولة) واستبعدت ايران سياسة (تصدير الثورة) في تعاملها مع تطورات العالم واستعاضت عنها باحداث اخرى مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية على غرار سوريا بهدف اكساء تمردها في الاقليم غطاءً مريباً وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات مثل حزب الله اللبناني وحركتي (حماس والجهاد الاسلامي) في فلسطين ، فضلاً عن استثمار الاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الاقليمية والدولية سيما بعد بداية ما سمي بـ (الحرب الاميركية على الارهاب) التي انتهت باحتلال كل من افغانستان والعراق وذلك لدعم طموحاتها في ان تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الاقليمية وان لم يكن مجملها[٢٤].

وقد كانت السياسة الخارجية الايرانية الموجهة للدول الخليجية متباينة المواقف في بعض الجوانب ، ومتلاقية في جوانب اخرى تغلب عليها ملامح الاتفاق على ملامح الخلاف وتصب نقاط الخلاف والاتفاق بمجملها في بوتقة الرؤية الاستراتيجية الايرانية لمصالحها الوطنية ومكانتها الاقليمية ، اذ تؤدي اعمدة هذه الرؤية دوراً فعالاً في التجاذب والتنافر مابين طرفي العلاقات الايرانية – الخليجية . ويمكن تلخصيها بثلاث نقاط هي : [٢٥]

١- تنمية القدرات الاقتصادية للبلاد.

٢- تحديث القوة العسكرية.

٣- التأثير الايديولوجي النابع من مبادىء وافكار الثورة الاسلامية الايرانية.

واذا كانت تلك النقاط تتكامل مع بعضها البعض في رسم معالم السياسة الخارجية الايرانية على المستويين الاقليمي والدولي فانها من جانب اخر تسهم في تحديد ملامح السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة (دول الخليج) المجاور وطبيعة العلاقات بين ايران ودول هذه المنطقة.

لذا ستتأرجح هذه العلاقات مابين نقطتين الاستمرار على النهج الحالي (أي في فترة سياسة مابعد احمدي نجاد) من ممارسات سياسية متشددة مع المنطقة العربية والدولية والبقاء على النهج الذي اصاب علاقة ايران بمحيطها الاقليمي والدولي بالتشدد وتفاقم المصالح وانعدام الثقة ، والذي ادى الى فرض الحصار الاقتصادي على ايران ، وتوجس الخيفة والحذر من دول الجوار من ممارسة سياسة ايرانية قد تعرض امن المنطقة للخطر ، نتيجة للهواجس المتولدة داخل دول المنطقة من قيام او اشعال فتيل حرب بين ايران والولايات المتحدة و (اسرائيل) ونقطة التغير في مسارات هذه العلاقة نتيجة لهواجس متعددة قد يكون الهاجس الامني والنووي متربعاً على عرشها ، الامر الذي يفرض بتغيير انماط التعامل مع دول المنطقة .

ومن نافلة القول ، ان العلاقات الايرانية قد شهدت انفراجاً ملموساً في اعقاب تولي الرئيس الاسبق محمد خاتمي ، اذ مثلت العلاقات الايرانية – الخليجية في تلك الفترة احد ابرز التفاعلات الاقليمية المرتكزة على اقامة شبكة من المصالح الاقتصادية والثقافية بين الجانبين الخليجي والايراني الراغبين في تحقيق الامن والاستقرار لدول المنطقة[٢٦].

وقد تجلى هذا الانفراج في تصاعد وتيرة التعاون الاقليمي بين دول منطقة الخليج العربي وايران التي كان من ابرز ملامحها الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى التي تبادلها الجانبان وما تمخض عنه من توقيع اتفاقيات عدة في مجال الاقتصاد والثقافة والامن وغيرها[٢٧].

فعلى صعيد العلاقات الايرانية – الاماراتية وقضية الجزر الثلاث فانها تمثل نقطة اتفاق وتلاقي بين عموم المحافظين وعموم الاصلاحيين حول تأكيد السيادة الايرانية على هذه الجزر ، فليس في ايران من يقبل التنازل عن الجزر ، والدليل على ذلك هو عدم تعاون ايران مع اللجنة الثلاثية المكونة من قطر وسلطنة عمان والسعودية لبحث الخلاف الايراني – الاماراتي على الجزر ، ان هذا التطور يضيف تفصيلاً جديداً للموقف الرسمي والشعبي المتشدد لتأكيد سيادة ايران على هذه الجزر وفي ظل هذه المؤشرات ستبقى ايران متمسكة باحتلالها لهذه الجزر وسترفض الحلول والمقترحات المقدمة لحل

هذه القضية في الوقت الحاضر او في المستقبل المنظور ، مما يحكم توجهها المستقبلي تجاه الدول العربية في الخليج العربي[٢٨].

ان استمرار النزاع حول الجزر الثلاث سيؤدي الى التباعد اكثر من السابق بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران ، وفي الوقت نفسه فإن المخاوف المشتركة حول مضيق هرمز (في حالة تدخل القوى الدولية في شؤون هذا المضيق) ستؤدي الى توثيق العلاقات بين سلطنة عمان وايران[٢٩].

ومن بديهي القول ان العلاقات الايرانية – الخليجية تتسم بكثير من التعقيدات والتناقضات ولقد سارت العلاقات الايرانية – الخليجية في منحى جديد منذ تولي الرئيس الاسبق (محمد خاتمي) السلطة في ايران والذي اخذت معه العلاقات الايرانية الخليجية اتجاهاً متوازناً ومنفتحاً توج بتوقيع اتفاقية امنية عام ٢٠٠١ ولكن المسار انقلب بوصول احمد نجاد الى سدة الرئاسة والعودة القوية لفكرة تصدير النفوذ ، ان لم يكن ممكناً تصدير الثورة[٣٠].

لم تكن التصريحات التي اطلقها في الاونة الاخيرة اكثر من مسؤول ايراني ضد دولة الامارات بعيد تأكيد وزير الخارجية الاماراتي (الشيخ عبدالله بن زايد) حق بلاده في جزرها واقامته المقارنة المنطقية بين اختلالات ، لكن ما امكن استغرابه هو وصول العنجهية لدى طهران الى حد التحذير من (غضب الشعب الايراني) وكأن المجتمعات لاتزال تعيش شريعة الغاب ولم تتعرف بعد على القوانين الدولية والاعراف[٣١].

كذلك استمرار العلاقات بين الجانبين الايراني والخليجي والتي هي على المستوى العملي الواقعي علاقات تقوم على ابعاد اقتصادية متشعبة ، تتوارى امام حدة الخلافات السياسية والمخاوف الامنية التي تظهر على السطح من حين لاخر ، تدفع صورة هذه العلاقات الى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين الايراني والخليجي بواقع وروابط اقتصادية فعالة ، على الرغم من الخلافات السياسية التي توصلت الى حد احتلال ايران للجزر الاماراتية ورفضها الانسحاب منها او حتى التفاوض بشأنها[٣٢].

بالاضافة الى تصريحات مسؤوليها بشأن اعتبار البحرين محافظة ايرانية من ناحية وتهديدها امن السعودية عبر دمجها للتمرد الحديث في اليمن من ناحية ثانية ، ومد نفوذها داخل العراق عبر تغذية الحرب الطائفية بما يضمن التفوق الشيعي في العملية السياسية العراقية من ناحية ثالثة ، الامر الذي يدعو الى ضرورة التدقيق في طبيعة العلاقات الايرانية الخليجية، وهي علاقات يعتريها قدر كبير من التناقض ، سواء على المستوى الثنائي ، أي بين ايران وكل دولة خليجية على حدة ، او على المستوى الجماعي التنظيمي أي مستوى مجلس التعاون الخليجي الذي لا تحكمه استراتيجية موحدة تجاه ايران ، فالدول الخليجية بعضها تحكمها علاقات تنافر مع ايران مثل (حالة البحرين وأمارة ابو ظبي) والبعض الاخر تحكمها علاقات تعاون فعالة معها (حالة قطر وسلطنة عمان والكويت وامارة دبي) والبعض الثالث تحكمه حالة فتور (حالة السعودية) ، ومن اهم المجالات التي يمكن ان تعكس واقع هذا التباين التجاري التي تفرض واقعاً عملياً مغايراً ، لذلك الواقع الذي تفرضه كثافة التفاعلات السياسية التي تتراوح بين المد والجذب عبر قضايا ومصالح مختلفة ومتنوعة[٣٣].

وان لايران توجه نحو زعامة العالم الاسلامي ، وهذا التوجه له مخاطره على دول الخليج عامة والسعودية خاصة . وبالمقابل فان دول مجلس التعاون الخليجي تشعر بقلق كبير من احتمالات الثورة الايرانية والتي اطلق عليها تنوير منطقة الخليج العربي بفكر اسلامي ، وتحاول ايران تحسين علاقاتها مع جميع الدول الاسلامية على المستوى الرسمي ايضاً ، وتهدف من وراء ذلك الى الحصول على الشرعية لطروحاتها الدينية لكي لا تقلق الدول الاسلامية الاخرى في العالم العربي عامة والخليج خاصة التي يقلقها التوجه الديني الايراني ، وتحاول ايران نزع الصفة القومية من القضايا الدينية ، وتعطي لهذه القضايا مسحة اسلامية لكي تتحرك بشكل لا يقلق الدول الاسلامية ولاسيما الخليجية[٣٤].

وان صعود وتنامي الدور الايراني هو الاكثر حساسية حيال دول مجلس التعاون الخليجي ، فهذه الدول المجاورة لايران مباشرة والذي يعد النفط من ابرز امدادات الطاقة الرئيسية لها وتضم تجمعات شيعة كما في البحرين والكويت والمناطق الشرقية في السعودية ، فان بروز ايران كقوة اقليمية في المنطقة ولد هواجس امنية مختلفة لدى دول مجلس التعاون الخليجي ، جراء تنامي القوة العسكرية الايرانية والمخاطر المحتملة لسيطرة ايران الفعلية على خليج هرمز الممر النفطي الوحيد في الخليج العربي ، وتعززت هذه المخاوف بعد نجاح ايران في بناء قدراتها العسكرية وتخصيب اليورانيوم وعقد علاقات مع التجمعات الشيعية في هذه البلدان التي اخذت تطالب بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولذلك فقد شعرت دول مجلس التعاون الخليجي على انها غير قادرة على مواجهة ايران عسكرياً مما دفعها الى الاعتماد على المتغير الخارجي الذي مثله الولايات المتحدة الاميركية من اجل حماية مصالحها بامدادات الطاقة ، الا ان ذلك لم يبدد المخاوف الخليجية من الدور الايراني الصاعد وقدراته العسكرية وما يتمخض عن ذلك من دور محتملة له في تعزيز مصير دول المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول. [٣٥]

لقد اسهمت العديد من العوامل في زيادة فعالية بروز القوة الايرانية على مستوى المنطقة العربية ولعل ابرزها : [٣٦]

١- عدم الوصول الى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية وموقف (اسرائيل) العدواني ازاء ذلك ، فضلاً عن السياسات الاميركية الداعمة للمواقف الاسرائيلية .

٢- هشاشة المواقف العربية واستسلامها للخطط الاميركية واستمرار سياسة القمع والاستبداد مما خلق فجوة غير متبادلة بين الانظمة العربية وشعوبها وبالمقابل افرز اعجاباً بالموافقة والنجاحات الايرانية.

٣- نجاح ايران في تخصيب اليورانيوم ، وهو ما اكده الرئيس الايراني السابق (محمود احمدي نجاد) عام ٢٠٠٦ وضرورة الاعتراف بها كدولة اقليمية ثم جاءت المفارقة بزيارة الرئيس الايراني (محمد احمدي نجاد) الى العراق في ٢ / اذار / ٢٠٠٨ والتي اثبت من خلالها ان قوة ايران الفعلية قد تعاظمت بشكل هائل بعد سقوط النظام العراقي السابق.

اما في العراق فرغم استثمار ايران موارد كبيرة لتوسيع اطار نفوذها في العراق بانها لم تحقق سوى نتائج متفاوتة، وقد تخللت علاقاتها مع عملائها العراقيين توترات وعنف بين حين واخر وبذلت طهران الكثير من الوقت والجهد في معرض قيامها بدور مباشر وتدبير مشكلات كان لها ضلع في نشوئها ، وكان تدخل طهران في السياسة العراقية يشكل من وقت اخر لاخر ، عائقاً سياسياً بالنسبة الى حلفائها المحليين[٣٦].

لقد اخفقت ايران في منع توقيع الاتفاقية الامنية (الاطار الاستراتيجي) بين العراق والولايات المتحدة ، رغم انها نجحت فعلاً في احراز بند في الاتفاقية الامنية يؤيد بأن العراق لن يكون ممراً لاي هجوم على ايران وقد اذكى بعض سياسات ايران في العراق مشاعر مناوئة لها فآلى جانب دفع كميات كبيرة من المنتجات المدعومة الى السوق العراقية وتحويل مجاري انهار تغذي شط العرب ، فانها تقصف قرى كردية شمالية بالمدفعية في بعض الاحيان ، ولجوءها الى الاستفزازات مثل استيلائها في عام ٢٠٠٩ على احد ابار حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان جنوب العراق ، ولم يكن لهما سوى اثر ضئيل في مسعى ايران الى نيل محبة عامة للشعب العراقي[٣٧].

وان الجديد في العلاقات بين الجانبين الايراني والخليجي بعد (ثورات الربيع العربي)، وان الاخيرة اوجدت متغيرات استراتيجية جديدة تولد نوع من (الصراع التنافسي) بين ايران ودول الخليج العربي ، لاننا لا نستطيع وصف ما يحدث بين الجانبين بأنه (حالة صراع بالمعنى التقليدي) والذي يأخذ في الغالب مشكلة المعادلة الصفوية ، ويتخذ نمطاً صلباً يفتقد لاي شكل من اشكال المرونة السياسية ، وهذا لا ينطبق على واقع العلاقات الايرانية – الخليجية والتي كانت تشهد في اكثر فترات التصعيد والتأزم مؤشرات اخرى على التعاون والتقارب[٣٨].

وعلى الجانب الايراني ، لا يمكن رصد بعض العوامل التي تفسر حالة (الصراع) مع دول مجلس التعاون الخليجي ، وهو في مجملها عوامل مرتبطة بتداعيات (الربيع العربي) البيئة الاقليمية التي افرزتها ، فقد واجهت ايران بيئة اقليمية اظهرت درجة اقل من سلاسة الانقياد ، كما اضحت رسالتها الثورية ضيقة وتجاوزتها الاحداث ، ولم يفض عدم الاستقرار الاقليمي واسع الانتشار الى توسيع قوة ايران ونفوذها ، بل وجدت طهران نفسها في موقف رد الفعل تجاه الاحداث وبدلاً من توجيهها ، ولم تحقق رؤيتها في ولادة الشرق الاوسط الاسلامي في المنطقة على انقاض الانظمة التي سقطت[٣٩].

ويتضح ان ايران على وفق هذا المشهد ، سوف تستمر في رفضها للتواجد العسكري الاجنبي في الحاضر والمستقبل كونه الخطر الاول الذي يهدد المنطقة ويخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار فيها وتراهن ايران ايضاً على صعوبة استمرار التواجد العسكري الاجنبي ولاسيما الاميركي لمدة طويلة في ظل خلق كثير من الاوساط الثقافية الخليجية بل ولدى بعض الاوساط الحكومية ، ان لم يكن بسبب الثمن السياسي لهذا التواجد فبدافع تكلفته الاقتصادية[٤٠].

وسوف تستمر ايران في رفضها لعملية التسوية للصراع العربي الفلسطيني – الاسرائيلي وهو الامر الذي تصاعد مع الانتصارات التي حققتها المقاومة اللبنانية ، مما عد من قبل العديد من المحللين بمثابة نجاح لمنهج ايران ، المتمثل في طرح خيار المقاومة حلاً وحيداً للصراع لاعادة الحقوق العربية والذي يبرز من خلال الموقف الايراني من الانتفاضة الفلسطينية ، وعلاقاتها بكل من لبنان وحزب الله وحركات المقاومة في فلسطين[٤١].

ان لايران مصلحة في التعاون مع الدول العربية للتعامل مع عملية التسوية فـ (أسرائيل) خطر عليها مثلما هي خطر على الدول العربية وان (اسرائيل) لن تتيح لايران مجالاً للحركة ، فمنطق تاريخ الشرق يقول انه لا يحتمل قوتين كبيرتين من غير مواجهة ، فقد كانت الامبراطورية الفارسية والدولة العثمانية حالة من حالات المواجهة ويتعذر على ايران تحقيق توازن مع (اسرائيل).

ثانياً – مشهد التغيير

على الرغم ما يتردد في كثير من الاحيان من اننا نعيش في عالم متغير فان ذلك لا يعني ان التغيير خاصية ينفرد بها العالم المعاصر ، والحقيقة التي لا مراء فيها : ان التغيير صفة لا تتبدل ولا تتحول ، وعبر عنها الفلاسفة القدماء بقولهم (كل شيء قابل للتغيير الا التغيير) ويتأسس مشهد التغيير على جملة من المشاهد والافتراضات التي تخالف الواقع الراهن[٤٢].

وثمة كثير من الملفات والقضايا العالقة التي تشغل جزءاً كبيراً من محور العلاقات الايرانية – الخليجية والتخطيط السياسي الخارجي الايراني ، وربما يكون في قمة هذه الملفات وفي مقدمتها مسألة امن الخليج وما تخشاه ايران من تهميش لدورها في الترتيبات الامنية في المنطقة وكذلك مسألة الجزر الاماراتية الثلاث ، وقضية البحرين والدور الايراني في العراق، تشير التوترات المستمرة التي تشهدها منطقة الخليج ان (أمن الخليج) كان على الدوام ومايزال يمثل مشكلة ، لان دول المنطقة لم تصل في أي يوم معادلة توازن تكفل تحقيق الاستقرار فيها وذلك وفق الانقسام الاتي : [٤٣]

١- استبعدت دول الخليج العربية ايران من اطار الامن الخليجي بعد ان تراجعت هذه الدول بعد حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ عن دعوة الامن الجماعي واكتفت بتوقيع اتفاقيات امنية ثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية ، واعطاء اولوية للبناء العسكري الذاتي لكل دولة اعتماداً على الدعم الامريكي ، والسير نحو اقامة ما يسمى (حزام امني دفاعي) يحيط بدول المجلس.

٢- مقابل افتقار السياسات الخارجية الخليجية لرؤية مشتركة لمفهوم الامن الخليجي ، والتحديات التي تواجهه وآليات التعامل معها ، تطرح ايران من جانبها فكرة منظومة (الامن الجماعي) يعدها اكثر الاساليب فعالية بالنسبة للترتيبات الامنية الاقليمية في المنطقة ، والقائمة على اساس الاستقلال والاعتماد على الذات ، والامتناع عن عقد أي اتفاقيات مع قوى من خارج المنطقة ، اذ تتبنى ايران مبدأ (امن الخليج مهمة دول الخليج).

واذا ما كانت دول الخليج تستبعد ايران من ترتيبات الامن في المنطقة ، الامر الذي يثير مخاوف ايران من تداعيات تهميش دورها واستبعادها ، فإن ايران من جهتها تعد القوة العسكرية والاداة الرئيسية التي تسعى من خلالها الى المشاركة في اية ترتيبات للامن القومي، سواء في منطقة الخليج او على مستوى الشرق الاوسط ككل ، وبناءاً على ذلك تسعى ايران دائماً لتطوير قدراتها العسكرية الى حد تحولت فيه الى شأن بالغ الاهمية في السنوات الاخيرة على وجه الخصوص ، ونالت حيزاً لا يستهان به ، وربما كان امتلاك ايران للقدرة والسلاح النووي يعد تطوراً بارزاً في هذا الشأن ، لما سيكون له من انعكاسات كبيرة على الاستقرار الاقليمي والسياسة العالمية عموماً[٤٤].

والاكيد ان امتلاك ايران لقنبلة نووية سيعطي مبرراً اضافياً لمشاعر الاستقواء او الاختراقات ، اذا تابعت ايران نهجها الحالي القائم على تعميق التناقضات ، وايهام جزء كبير من المواطنين الخليجيين بأنها الحامية لهم والقادرة على دعمهم لتحقيق طموحاتهم في مزيد من المشاركة في السياسة والاقتصاد والقرار ، فالبرنامج النووي الايراني قد يشجع ايران على اتباع سياسة خارجية اكثر عزماً وتأثيراً في المنطقة ، سيما وان الجمهورية الاسلامية اضحت مدخلاً لاي مفاوضات جديدة في المنطقة ، من العراق الى فلسطين مروراً بلبنان وسوريا ، نظراً لامتداداتها على الساحة العربية من خلال تحالفاتها مع (حزب الله وحماس) وسوريا ، ويأتي كل ذلك على حساب دول الخليج ولاسيما السعودية ، التي تحرص على المحافظة على دورها المؤثر في عملية تشكيل السياسات الشرق اوسطية[٤٥].

ففي حال حدوث ضربة عسكرية على ايران ، فإن دول الخليج الحليفة للولايات المتحدة ستجد نفسها في المواجهة ، لوجود قواعد امريكية على اراضيها ، يضاف الى ذلك القلق على أمن النفط الذي يعد الشريان الرئيسي للدول الخليجية ، وفي هذا الاطار يمكن ادراج المناورات التي اجراها الحرس الثوري الايراني مؤخراً في الخليج العربي ومضيق هرمز ، فضلاً عن المخاطر المباشرة المتعلقة باحتمالات الحرب او تداعيات العقوبات على ايران ، تدفع الاسباب المذكورة انفاً الى سباق تسلح خطير في الخليج ، لكن ليس مستبعداً ان تتسبب المخاوف والمطامع في سباق نوعي نووي اذا تمكنت ايران من النجاة بمشروعها النووي ، بسبب التناقضات الدولية وقدرتها الاستثنائية على التفاوض واللعب على حافة الهاوية ، وسباق من هذا المستوى سيهدر امكانات دول الخليج العربية وايران على السواء[٤٦].

ومن المرجح ان النتيجة الحتمية وربما الفورية التي سيحرزها دخول ايران الى النادي النووي ، وامتلاكها القدرات النووية العسكرية ، هو اجبار دول الخليج ودفعها للاعتماد المتزايد على الحماية العسكرية الاميركية ، وقبول مبدأ التواجد العسكرية الاميركي الدائم في المنطقة ، ومن ضمنه قبول مبدأ وجوب امتلاك القوات الاميركية المتواجدة في المنطقة لقدرات نووية عسكرية رادعة[٤٧].

وعليه ، فأن موقف دول الخليج امام هذا الملف الساخن ، وربما بنتائجه الخطيرة على امن واستقرار دول المنطقة ، يمكن تلخيصه بالقول : ان هذه الدول وقياداتها في وضع لا تحسد عليه ، بين الموقف الايراني السائر بتصميم نمو تطوير البرنامج النووي لخدمة الاغراض العسكرية من جهة ، والموقف الاميركي – الاسرائيلي المصمم على نزع القدرات النووية الايرانية تجميع الوسائل ومهما كلف الثمن[٤٨].

وكذلك من المرجح في ظل مشهد التغيير بالورقة الشيعية في العراق ، وعما اذا كان هذا الموضوع يسمح لايران باستخدام هذه الورقة ودفع شيعة العراق الى حالة استقواء للدخول في حرب اهلية نذرها بدأت بالفعل وسيكون لها تداعياتها الاقليمية بدون شك ، وان خطورة الورقة الطائفية في العراق لن تقتصر على الوجود الايراني في العراق ، فهناك ما يسمى في العلاقات الدولية بسياسات ترابط فما يحدث في منطقة يتردد صداه في منطقة اخرى ، والمنطقة العربية تحتوي على مكونات سكانية شبيهة الى درجة كبيرة بالتركيبة السكانية في العراق ووجود ما يسمى ان صح التعبير (بالهلال الشيعي) او محور سني ، ومن ثم فان ذلك وارد جداً من منطلق ان الانسان قد يلجىء في وقت الازمات الى الجماعات التقليدية او الجماعة الاولية التي ينتمي اليها ، والتي قد تكون مذهبية ذو طائفية او دينية ، ويبدو بالفعل ان نوع من التمحور بدأ يتسع في المنطقة وأحد اشكاله يتجلى في البعد المذهبي والطائفي[٤٩]، خاصة ما افرزه المشهد الاقليمي من تغيرات استراتيجية متمثلة في صدور تيار الاسلام السياسي السني في بعض البلدان ، والمعروف بعدائه للتوجه الشيعي في ايران ، فضلاً عن هذا الصمود الاسلامي قد يجيء مستقبلاً على حساب الوجود الشيعي في المنطقة (سوريا ولبنان واليمن) كون هذه الدول من الادوات المهمة للمشروع الايراني في المنطقة ، وبالاضافة الى ما افرزه هذا المشهد من تقاربات او تحالفات سياسية جديدة خاصة ما بين بعض الدول العربية المتزعمة للتيار السني خاصة (مصر والسعودية) مع تركيا والتي ادت وماتزال تؤدي دور القوة الموازية لايران في المنطقة[٥٠].

ومن المرجح ان تستمر حالة الصراع مابين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وذلك نابع من بعض العوامل التي ارتبطت بتداعيات الربيع العربي والبيئة الاقليمية التي افرزتها ، فقد واجهت ايران بيئة اقليمية اظهرت درجة اقل من سلاسة الانقياد ، كما اضحت رسالتها الثورية ضعيفة وتجاوزتها الاحداث ، ولم يفض عدم الاستقرار الاقليمي واسع الانتشار الى توسيع قوة ايران ونفوذها ، بل تجد ايران نفسها في موقف رد الفعل تجاه الاحداث بدل توجيهها ، ولم يتحقق رؤيتها عن ولادة (شرق اوسط اسلامي) في المنطقة على انقاض الانظمة التي سقطت[٥١].

التحدي الاهم الذي تفرزه هذه البيئة ، هو احتمالات خسارة الحليف السوري لايران وما يسفر عنه من اختبارات صعبة على موقع ايران ونفوذها في الاقليم ، لارتباط ذلك بشكل مباشر بعلاقاتها بجماعات كثيراً ما اعتمدت عليها في توسيع دوائر نفوذها الاقليمي ، واهمها بالطبع حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الاسلامي في فلسطين ، وامام افرازات هذه البيئة ستعمل ايران على ايجاد بدائل للحفاظ على نفوذها الاقليمي ، اهمها منطقة الخليج والمجال الحيوي لامنها القومي ، وحائط صد لكل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها من الداخل ، او احكام محاصرتها عبر دول الجوار ، وستتبع في هذا الشأن ادوات عديدة تدخلها في حالة من (الصراع) مع دول الخليج ، كما تتجه الى تعزيز نفوذها في دوائر اخرى خارج منطقة الخليج ، يتقاطع فيها نفوذها مع النفوذ الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية[٥٢].

كذلك سوف يكون السلوك الايراني في التعامل مع قضية الجزر الاماراتية الثلاث ينطوي على الكثير من التعالي، ولم تكف طهران عن اصدار التهديد والوعيد ضد أي تصرف خليجي ، فاذا كان ذلك اسلوبها قبل امتلاكها السلاح النووي ، فكيف سيكون هذا الاسلوب بعد ان تمتلكه بالفعل؟[٥٣].

ثالثاً – مشهد التغيير والاستمرار

لقد تمكن (الخميني) من توظيف الطابع العقائدي للثورة الايرانية اذ قدم فكرته المسماة (الحكومة الاسلامية) على اساس ولاية الفقيه ، مما اعطى الاولوية للعامل العقائدي في تكوين الدولة وسلوكها السياسي[٥٤].

الا انه وفي ظل الخضم الاقليمي المضطرب الذي افرز كثيراً من التحديات التقليدية للسياسة الاقليمية ، اضطرت ايران الى انتهاج سياسات بعينها دون النظر لطبيعة النظام الاسلامي الذي اسسته ثورة الخميني عام ١٩٧٩ ، الامر الذي دفع بجميع التفاعلات الايرانية مع دول جوارها الى الجمع بين التوتر والتقارب في آن واحد ، وعادة ما تشهد هذه التفاعلات تقلبات بينه خلال ازمان واوقات وجيزة[٥٥].

ففي عهد الرئيس الاسبق (رفسنجاني) كان مبدأ (تصدير الثورة) مع انه يأتي كأساس للنظام الايراني ، الا ان وسائل تطبيقه قد اختلفت ، اذ اتسمت الاسس البراغماتية لحكومته بالمزج بين الاهداف الايديولوجية والواقعية في رسم السياسة الخارجية دون التخلي عن الطابع الايديولوجي المميز لها وذلك باستخدام الاساليب غير المباشرة للنفوذ والتأثير مثل : [٥٦]

١- انتشار مراكز ثقافية ودينية لتعميق الحوار وتوسيع المعلومات.
٢- تقديم منح دراسية لطلبة بعض الدول الاسلامية.
٣- مد الجسور مع المذاهب الاخرى والتطوير والتقليد لتصبح نافذة ومؤثرة.

وقد توضح نهج التقارب والاصلاح بصورة اكثر في عهد الرئيس (خاتمي) باتباعه (حوار الحضارات) كمبدأ لسياسته الاصلاحية ، ومد الجسور مع دول الجوار خاصة دول الخليج العربي ، وعلى نحو ما رأينا سابقاً في هذا البحث.

ومع تولي رئاسة الرئيس السابق (محمود احمدي نجاد) للسلطة عام ٢٠٠٥ ، رأى البعض ان نهج الرئيس الجديد سيكون ذا تأثير سلبي لكونه يمثل التيار المحافظ المتشدد الذي له ثقله في الساحة السياسية ، وهو يرى انه وعلى الرغم من وجاهة الاعتماد على مبدأ المصلحة القومية كأساس لرسم السياسة الخارجية ، الا انها قد لا تنسجم مع ايديولوجية النظام وخارجة عن روح المبادىء التي يقتضيها الالتزام الايدولوجيا بعقيدة الثورة[٥٧].

ولكن عندما كانت المصلحة الايدولوجية تتصادم مع المصلحة الاستراتيجية ، كما حصل في الثمانينات من القرن الماضي كانت الاعتبارات الاستراتيجية تتفوق باستمرار بالنسبة الى الايرانيين ، هذا ليس تناقضاً وانما احدى حقائق المصلحة الوطنية ، لذلك لا ينظر الحكام بايران الى الايديولوجية كحقيقة مطلقة ، وهو ما اعترف به الرئيس الاسبق (هاشمي رفسنجاني) في خطبة يوم الجمعة عندما قال : (عمدنا الى اتخاذ تدابير غير مناسبة او لم نعمد الى اتخاذ أي تدابير ، وعمدنا الى تأخير صناعة القرار ، ان ايدولوجيتنا تتميز بالمرونة وفي وسعنا اختيار منفعتنا الذاتية وفقاً للاسلام) [٥٨]. في مناسبة اخرى رفض رفسنجاني الفكرة التي تقول بأنه ينبغي ان تستند السياسة الخارجية الايرانية الى المبادىء الايديولوجية بحيث يتوجب على الدولة ان تتصرف بما يتفق مهامها التي يوجبها الاسلام ، بصرف النظر عن النتائج التي ستنجم عن ذلك ، واستناداً الى نائب وزير الخارجية السابق (عباس مالكي) لم تعد السياسة الخارجية الايرانية تستند على ايديولوجية منذ زمن طويل ، ((فالايديولوجية تعني انه يتعين علينا تبني سياسات تناصر المسلمين في كل العالم ، اجل ويمكننا القول اننا نناصر المسلمين في كافة انحاء العالم ... ولكننا لا ندعم المسلمين الشيشان ، اذا كانت الايديولوجية المحرك الاول لسياسة الخارجية الايرانية اذاً يتعين على ايران ان تفعل ذلك ولكن ايران لم تفعل ذلك))[٥٩].

بقدر ما قد يرغب القادة الايرانيين في متابعة اهدافهم الايديولوجية ، ما من قوة في السياسة الخارجية الايرانية اكثر غلبة من الاعتبارات الجيوسياسية.

وحقيقة الموضوع ، ان استخدام ايران لادوات الايديولوجية تكون عند الحاجة اينما تقتضي المصلحة القومية ، فإن فكرة استخدام الضغط الايديولوجي والدعوة الاسلامية الايرانية تفيد ايران في خطابها الاسلامي المعادي لاسرائيل وسعت ايران الى تحييد الحكومات العربية الموالية للغرب في المنطقة عبر مخاطبة الشارع العربي ، فاذا جرى عرض حالة الجمود في الموضوع النووي على انها اعتداء اميركي اسرائيلي على ايران الاسلامية التي نهضت لدعم الفلسطينيين ، سيكون من المستحيل على الحكومات العربية ، بصرف النظر عن مدى كراهيتها لطهران الوقوف في وجه ايران ، لان ذلك سيجعلها تبدو وكأنها تقف الى جانب (اسرائيل) ، كانت تلك خدعة ايرانية قديمة والاسرائيليين على معرفة تامة بها ،

بالرغم من عدم قدرتهم على القيام بالكثير لمواجهتها ، يقول (اشلومو بن عامي) وزير الخارجية الاسرائيلي ((في رأيي تبقى هذه ، حتى بالرغم من الموضوع النووي الغاية الرئيسية للخطاب الناري لاحمدي نجاد)) ، اذا كان الخطاب المطروح في الشرق الاوسط خطاباً عربياً سيتم عزل ايران ، لكن في حال كان اسلامياً ستحتل ايران موقعاً ريادياً ، واذا اضفنا الى ذلك دعوى حماية ايران والثورة الايرانية ، يتبين لنا لماذا سعوا طوال الوقت الى معارضة العملية السلمية.[٦٠].

وبالتالي يكون من السهل ان نفهم لماذا ايد الجمهور الايراني (حسن روحاني) في الانتخابات ليكون رئيساً للجمهورية ، اما الشيء الاقل وضوحاً فهو السبب وراء استعداد (علي خامنئي) لتمكين شخص توافقي يستطيع اصلاح علاقات ايران المتوترة مع العالم ، والسير على طريق يساعدها في تخطي كارثة اقتصادية وذلك بحسب ما نشرته (مجلة فورين افيرز) [٦١].

قبل اربع سنوات ، بعد اعادة انتخاب مشكوك فيها الرئيس الايراني (محمود احمدي نجاد) ، امتلأت الشوارع الايرانية بالمتظاهرين المطالبين بمعرفة ما حدث لاصواتهم ، في نهاية هذه الانتخابات ، اخيراً حصل الناخبون على ما يريدون ، ومرة اخرى ، نزلوا الى شوارع البلاد واحتشدوا فيها ، ولكن هذه المرة كانت مختلفة ، حيث نزلوا الى الشوارع ليحتفلوا اثر اعلان الحكومة فوز (حسن روحاني) بالرئاسة بأكتساح وكان البرنامج الانتخابي لروحاني يعد المواطنين بالاصلاح ، واعادة الانفتاح على العالم[٦٢].

ركز روحاني في حملته على الخطاب الاصلاحي ، لكنه لن يحيد بعيداً عن مبادىء النظام ، والتي من اهمها سيادة المرشد الاعلى ، وكأنه تركيز روحاني على التكلفة الاقتصادية لسوء ادارة (احمدي نجاد) يتردد صداه بين المتمسكين بالتقاليد داخل النظام والشعب الذي رزح تحت الصعاب والضغوط على مدى عقد من الزمان[٦٣].

وقد افرط الكثير من السياسيين والمسؤولين العرب في حجم التفاؤل فيما يتعلق بالسياسة الجديدة لايران بعد فوز روحاني ، متجاهلين ان القرار الاول والاخير في ايران هو المرشد الاعلى ، وسلطة الحرس الثوري الايراني وكان روحاني قد تعهد قبل فوزه بالانتخابات بأنه سيولي اهتماماً كثيراً بتحسين العلاقات مع دول الجوار ، على جميع المستويات، وخص روحاني العلاقات مع المملكة العربية السعودية ، الدولة الاكبر والاهم في الخليج[٦٤]. اذ صرح روحاني في حديث خاص لجريدة الشرق الاوسط ، قبل اعلان نتيجة الانتخابات ((اعتزم تحويل الخصومة التي تفاقمت للاسف في الفترة الاخيرة بين البلدين الى احترام متبادل ، وتدابير تصب في مصلحة الطرفين ، والتعاون بين البلدين لتعزيز الامن واستعادة الاستقرار في المنطقة)) [٦٥].

ومن المتوقع الا يواجه روحاني الذي يتمتع بتأييد المرشد الايراني آية الله (علي خامنئي) ، مقاومة كبيرة من القوى المحافظة في تحقيق وعوده الانتخابية ، على خلاف كبير مع ما واجهه خاتمي ، وثمة اختلاف اخر بين روحاني وخاتمي وهو ان الاخير ادار حملته على اساس وعود بايجاد وتوفير بيئة افضل للحريات المدنية والسياسية في الداخل ، وتطبيع العلاقات الخارجية لايران والتركيز على التوازن في التنمية بحيث لا تكون اقتصادية حسب ، بل سياسية واجتماعية ايضاً ، في حين ان روحاني اطلق حملته وادارها على اساس وعود بادارة اكثر فاعلية للاقتصاد ، واندماج وتفاعل بناء واكثر ايجابية مع العالم الخارجي ، فضلاً عن دفاعه على ضرورة توفير بيئة سياسية واجتماعية داخلية مريحة ، وهذا قد يفسر اسباب التوقعات بأن روحاني سيواجه تحديات اقل من دوائر المحافظين ، مقارنة بما واجهه (خاتمي) في تنفيذ خططه ، وقد يفسر اسباب تسابق المرشحين لانتخابات الرئاسة الى انتقاد السياسة الخارجية للرئيس السابق (محمود احمدي نجاد) خصوصاً موقفه من ملف البرنامج النووي الايراني ، كما يؤشر فوز روحاني الى الادراك الشعبي العام ، بأنه سيكون اكثر كفاءة من منافسيه المرشحين المحافظين في التعاطي مع الاحتياجات الفورية على الساحة المحلية ، وكذلك في السياسة الخارجية[٦٦].

كذلك عقد (روحاني) الرئيس المنتخب في يوم ١٨/حزيران/٢٠١٣ مؤتمراً صحفياً في قاعة مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يرأسه منذ ثمان سنوات ، حيث شدد على اهمية العلاقات مع الدول الخليجية وبالتحديد المملكة العربية السعودية ، التي رأى فيها دولة كبيرة تحتضن قبلة المسلمين (وهي قريبة من ايران في المجالات الثقافية والدينية) ، مشيراً الى انه وقع على اول معاهدة امنية بين البلدين عام ١٩٩٨، عندما كان في امانة مجلس الامن القومي الايراني ، وقال بأن الحكومة الايرانية الجديدة ستستمر في ذلك النهج بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين ، وان العلاقات بين ايران ودول الجوار ستكون في اولوية السياسة الخارجية ، والتي تستند على حسن الجيرة والصداقة والاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في شؤون الغير[٦٧].

أثار فوز روحاني بانتخابات الرئاسة الايرانية موجة من التفاؤل ، بمستقبل سياسة ايران الخارجية ، وهو ما انعكس في ردود فعل الدول العربية على وجه التحديد ، بحذر شديد، لاسباب خاصة بطبيعة النظام الايراني من ناحية ، وتوجهات التيار الذي يعتبر عنه حسن روحاني من ناحية اخرى وبالتالي من المتوقع ان يخص التغيير الذي يمكن ان يفرضه روحاني في اليات ادارة السياسة الخارجية الايرانية ، على نحو يضمن مزيداً من التمدد والنفوذ الايراني في الاقليم، دون ان يحدث تحول جوهري في محتوى هذه السياسة ، وخاصة حين يتعلق الامر بقضيتين هما : البرنامج النووي والعلاقات مع دول الخليج العربي[٦٨].

استقر النظام في ايران منذ الثورة على ان المرشد الاعلى للجمهورية هو اللاعب الرئيسي في السياسة الخارجية ، وخاصة حين يتعلق الامر بالقضايا الكبرى مع تأثير ما يمارسه الحرس الثوري ، بمعنى ان الرئيس المنتخب لا يستطيع توجيه السياسة الخارجية بمفرده ، رغم حديث روحاني عن ان فوزه هو انتصار (الاعتدال على التطرف) ، فان قدرته على

ادارة السياسة الخارجية لايران على نحو يعكس اعتداله ، ويقف في مواجهتها تصور المرشد لدور ايران خلال المدة المقبلة في المنطقة ، وما اذا كان يتطابق مع تصورات روحاني ، مع ذلك فانه يمكن القول ، ان روحاني قد يكون اقدر على المناورة مع المرشد حول قضايا السياسة الخارجية مقارنة برؤساء ايران السابقين ، وذلك لاعتبارين : اولهما : يتعلق بتوقيت وصوله للسلطة ، حيث يعد المرشد في موقف قد يكون مهتزاً واقل قوة من ذي قبل لاسباب خاصة بموقفه الداعم لسياسة (احمد نجاد) خلال المدة التي اعقبت الانتخابات الرئاسية التي اجريت عام ٢٠٠٩ والذي خصم من شعبيته الى حد ما ، والاخر : ينصرف الى ان روحاني هو ابن النظام الايراني ، حيث شغل منصب امين المجلس الاعلى للامن القومي خلال ادارتي (رفسنجاني وخاتمي) ، كما انه ممثل المرشد الاعلى ، وهو ما قد يجعله اكثر قدرة على التفاهم معه حول (ادوات) ادارة السياسة الخارجية ، اذ من المتوقع ان يكون تغيير (محتوى) السياسة الايرانية اكثر صعوبة نظراً للدور الذي يؤديه الحرس الثوري الى جانب المرشد ، وخاصة في القضايا الامنية ، اذ لا تزال قدرة روحاني على التأثير في هذا الدور محض تساؤل [٦٩].

وبالتالي ، فإن من المتوقع ان يكون هناك مسارات للسياسة الخارجية لايران خلال المدة المقبلة ، مسار دبلوماسي يعبر عنه روحاني ، ومسار اخر يمثله الحرس الثوري ، على نحو يشابه فترات حكم رفسنجاني وخاتمي ، فبرغم الطابع الدبلوماسي الهادىء القائم على الحوار والانفتاح الذي ميز سياستهما الخارجية ، فإن الحرس الثوري كان يعمل بحرية مطلقة بعيداً عن هذا الخط الدبلوماسي قضيتين اساسيتين هما : [٧٠].

١- الملف النووي : يعد الملف النووي من اهم قضايا السياسة الخارجية التي يتعين على روحاني التعامل معها ، لاسباب خاصة بتعاظم تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران ، على نحو ادى الى تراجع قيمة العملة الايرانية مقابل الدولار الامريكي ، فضلاً عن ان الدول الغربية ترى ان هذه القضية لها اولوية ، وهو ما انعكس في البيانات التي صدرت عنها بعد فوز روحاني ، حيث رأت (كاترين اشتون) منسق الشؤون الخارجية بالاتحاد الاوربي ((ان فوز روحاني قد يسمح بالتواصل الى (حل دبلوماسي سريع) للقضية النووية كما اعلنت الولايات المتحدة انها (مستعدة للتعاون مباشرة) مع ايران حول ملفها النووي)) ، وتحدث كبير موظفي البيت الابيض (دنيس ماكرانو) من ((انه في حال اثبت روحاني عدم وجود مخالفة في البرنامج النووي فسيجد فينا شريكاً)) [٧١].

من المتوقع ان ينجح روحاني في تحريك المحادثات مع الغرب واعادة اجراء المفاوضات ، وذلك بالنظر الى تاريخه السابق ، حيث كان هو المسؤول عن ملف المفاوضات مع الغرب في المدة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٥ نجح في (تجنيب ايران اية عقوبات خلال تلك المدة كما من المتوقع ان يتجه الى فتح قنوات اخرى للتفاوض مع الغرب ، لا تنحصر في آلية (٥ + ١) وهو ما اشار اليه في تصريحاته التي قال فيها ، ان هذه الالية هي احدى قنوات المفاوضات[٧٢].

الى جانب ذلك وربما يسعى روحاني الى المبادرة ببعض اجراءات بناء الثقة مع الدول مع الدول الغربية ، بالاستفادة من القوى التي اصدرها المرشد ، والتي تحرم السلاح النووي على نحو قد ينتج مرونة ما لدى الغرب حول تضمين بعض القضايا الاقليمية ، خاصة الازمة النووية ، في محادثات (٥+١) وهو امر طالبت به ايران في السابق. واللافت للانتباه ان وزير خارجية فرنسا (لوران فابيوس) في تعليقه على فوز روحاني ، ابدى انفتاحاً حول هذا الخيار ، حيث تحدث عن ان (بلاده) مستعدة للعمل معه وخصوصاً حول الملف النووي وانخراط ايران في سوريا[٧٣].

٢- العلاقات مع الخليج : يتبنى روحاني موقفاً (متزناً) من دول الخليج حيث تحدث قبل فوزه بالانتخابات من انه حريص على تحويل (الخصومة) مع السعودية الى (احترام متبادل) ، وان ايران والسعودية يمكن ان يلعبا دوراً ايجابياً في التعامل مع القضايا الاقليمية الرئيسية مثل الامن الخليجي ، ولكن تظل قدرة روحاني (المحافظ المعتدل) على تبديد مخاوف دول الخليج من ايران التحدي الحقيقي الذي يواجهه ، فبعد فوزه في الانتخابات ، حذرت بعض الاتجاهات من (سياسة روحاني الخليجية) خاصة وان ثمة تصوراً سائداً في دول الخليج مفاده ان روحاني هو احد (الملالي) وهو ليس اقل تشدداً من الولي الفقيه ، لكن في مقابل ذلك ، حرص الخطاب الرسمي الخليجي على الترحيب بفوزه وبالتصريحات التي ادلى بها خلال حملته الانتخابية ، كما سعت بعض الاتجاهات الاخرى الى التذكير بتاريخ روحاني بوصفه صديقاً قديماً للسعودية ، نظراً لدوره في مجال التعاون الامني معها ، خلال منتصف الثمانينات من القرن الماضي[٧٤].

ويمكن تحديد اربع قضايا محورية في علاقات ايران في الخليج ، يتعين على روحاني التعامل معها وهي : الجزر الاماراتية الثلاث ، والتدخل في شؤون دول الخليج ، والملف النووي ، والصراع في سوريا ، حيث لا تزال تصريحات روحاني فضفاضة بخصوص هذه القضايا ، فرغم حديثه عن اهمية استقرار البحرين بالنسبة لايران ، الا انه اكد على انه (لا ينبغي تجاهل تطلعات الشعب البحريني للحصول على حقوقه الشرعية) وهو ما يعد تبنياً لما ترفعه بعض المعارضة في البحرين من مطالب خاصة بحق تقرير المصير[٧٥].

وفيما يتعلق بسوريا ، تشير دوائر ايرانية عديدة الى ان صاحب القرار في سوريا هو المرشد ، وان قدرة روحاني على تقليص حدة التدخل الايراني من الازمة السورية محدودة ، ولعل هذا يفسر تواضع تصريحات روحاني الخاصة بسوريا ، حيث تحدث عن ان عام ٢٠١٤ مهم للغاية ، لانه سيشهد نهاية المدة الرئاسية (لبشار الاسد) ولذا فإن اجراء انتخابات حقيقية بعيدة عن التدخل الاجنبي والتخريب ، وتشكيل حكومة منتخبة يمكن ان يعيد الاستقرار والامن الى سوريا ، وهو ما قد يعطي ايران دوراً ما في محادثات (جنيف ٢) ، وربما يكون احتفاظ روحاني بعلاقات مع دول الخليج وقنوات مفتوحة معها خاصة السعودية ، اقصى ما يمكن تحقيقه مع هذه الدول ، معتمداً في ذلك على العلاقات الجيدة التي يحتفظ بها مع هذه الدول ، بحكم تأريخ عمله خاصة اثناء توليه منصب امين المجلس الاعلى للامن القومي[٧٦].

وفي النهاية يمكن القول ان الرئيس الايراني (حسن روحاني) سوف يعمل على ضمان تمدد دور ايران في الاقليم خلال المدة المقبلة ، من خلال ادوات جديدة ، تقوم على الدبلوماسية الهادئة ، والحوار مع الدول المهمة في الاقليم والعالم ، لكن تظل قدرته على احداث تحول استراتيجي في السياسة الخارجية لايران ، مرتبطة بمدى رغبة المرشد في ذلك خلال المدة المقبلة ، اذ ان وجود مناخ دولي واقليمي مرحب حتى الان بفوز روحاني غير كاف ، حيث يظل المرشد هو الفيصل ، بحيث يتبقى للرئيس الجديد مساحة لادارة السياسة الخارجية بأدوات اكثر تنوعاً من ذي قبل ، دون قدرته على التحكم في السلوك الخارجي للحرس الثوري.

ويمكن القول ان ايران تعتمد على التباين في الادراك الخليجي بشأنها ، لكي تحافظ على (شعرة معاوية) في اشد الفترات تأزماً في علاقاتها بدول الخليج.

لذلك ، رغم تعدد عوامل ودوائر (الصراع) بين ايران ودول الخليج ، فمن المستبعد ان يتطور الامر الى تصعيد غير محسوب بين الجانبين ، وانما سيظل الامر محصوراً في اطار ما يمكن تسميته بـ (الصراع المرن) الذي يسمح بدرجات من المرونة تمكن كلا الجانبين من الحيلولة دون تحوله الى (مواجهة مفتوحة) بينهما.

وخلاصة لما سبق ، ترى الباحثة ان مستقبل السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول الخليج العربية وعلى وفق المعطيات التي تم تناولها تجاه بعض القضايا المهمة في المنطقة سوف يكون متأرجحاً بين مشهد الاستمرار والتغيير ، وهذا لان السياسة الخارجية الايرانية سوف تكون مرهونة بطبيعة العلاقة بين ايران والقوى الغربية (خاصة الولايات المتحدة الامريكية) ، سيما ان كلا الطرفين يسعى في الوقت نفسه الى كسب المصالح من منطقة الخليج العربي ، وان ربح طرف معين يكون على اساس خسارة الطرف الاخر.

وان التوتر الراهن الذي يخلو من اصابع امريكية ، سببه الاساسي طموحات ايران بالهيمنة في المنطقة حتى يكون الخليج لها وليس للغرب ، لاسيما ان منطقة الخليج العربي تعد من اكثر المناطق المهمة في العالم من ناحية الثروات النفطية والموقع الاستراتيجي ، ومن ثم لها اهمية عند القوى الكبرى ، فمدى التقاء بين الطرفين والتباعد في المصالح سوف يحدد طبيعة السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول الخليج العربية في المستقبل.

الخاتمة

تعد منطقة الخليج العربي من اكثر مناطق العالم ذات الاهمية الاستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي الذي اعطاها اهمية عسكرية ، ومن حيث اهميتها الاقتصادية لانها تعد احد اكبر مصادر النفط في العالم ، علاوة على انها سوق تجارية واستهلاكية كبيرة.

تؤدي منطقة الخليج العربي مهمة امنية مباشرة وحاسمة في تكوين ميكانيكية الربط الذي برز بصورة واضحة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بين الاستقرار الامريكي والمصالح الدولية ، حيث ظهر ان هناك ارتباط وثيق بين امن الخليج العربي والنظام العالمي الجديد ، نتيجة احتلال الخليج العربي موقعاً خاصاً في نظام شبكة المصالح الاقليمية والدولية.

نظراً لكون ايران قوة اقليمية رئيسة في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والخليج بصورة خاصة ، وبفضل قدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة الى جانب ارثها الحضاري والامبراطوري الذي لا يمكن اغفاله ، فقد نجحت ايران خلال مراحل مختلفة ، في ان تمارس ادواراً متباينة في صياغة الترتيبات الاقليمية في الاقليم . لكن ربما لم يحظ الدور الاقليمي الايراني في أي وقت مضى ، بنفس الاهمية والزخم الذين حظي بهما بعد نجاح الثورة الاسلامية في الاطاحة بالشاه (محمد رضا بهلوي) عام ١٩٧٩ ، ففي هذه اللحظة ، بدأ ان ثمة تغييراً جذرياً طال سياسة ايران الاقليمية وادواتها.

فبعد ان كانت ايران خلال عهد الشاه – وبالتحديد ابتداءً من نهاية عقد الستينات من القرن الماضي – احد اهم حلفاء الغرب ، حيث ادت دوراً مهماً في حماية المصالح الغربية عموماً ، والامريكية خصوصاً ، وشكلت الركيزة العسكرية فيما سمي بـ (مبدأ نكسون) مع الركيزة الاقتصادية التي مثلتها السعودية ، تحولت ايران بعد عام ١٩٧٩ الى مصدر تهديد لمصالح الغرب ، فعلى رأسها تدفق النفط من الخليج ، وامن (اسرائيل) . لكن رغم الانقلاب الشامل الذي احدثته الثورة على مجمل السياسات التي انتهجها نظام الشاه ، فان ايران في عهد الثورة لم تتخل عن طموحاتها الاقليمية ، واعتمدت في هذا السياق على ركائز جديدة على رأسها ما يسمى (تصدير الثورة) الى الخارج ، والتي ادت الى توتر علاقتها مع معظم الدول العربية وخصوصاً الدول الخليجية ، فضلاً عن دخولها في حرب مع العراق دامت ثمان سنوات ، زيادة على تعرضها لعزلة دولية واقليمية.

لقد جرى تأسيس الدين في ثورة الشعوب الايرانية التي انطلقت عام ١٩٧٩ ، لتمارس بأسمه سياسات اثارة الكثير من الاشكاليات وردود الافعال ، لاسيما عندما أضفى على ممارساتها صفة القدسية المرتبطة بالدين الاسلامي ، وقد اثبت التاريخ القريب والبعيد ، ان الهدف الرئيس لايران في ان تكون القوة الاولى عسكرياً وسياسياً ، وان يكون لها الدور الاول في تحديد التوازنات السياسية والعسكرية في هذه المنطقة ، هو لضمان سيطرتها على منطقة الخليج العربي ، ومن هنا كان لاستخدام العامل الديني كأداة لسياسة ايران الخارجية تجاه دول الخليج العربية.

وهكذا تبنى النظام الايراني العامل الديني ليصور ايران على انها مركز الحكم الاسلامي ، ومن ثم تسويغ سياستها على انها استجابة لمهمة دينية مقدسة تتمثل في تصدير الثورة وطروحاتها الى باقي الدول الاسلامية ، بدأ من الدول المجاورة اليها ، وما ما عرف على نطاق واسع (تصدير الثورة الاسلامية) ، باعتبار ان شعوب هذه الدول تقع تحت سطوة

الحكام غير الدينيين ، وهذا الهدف لا يتحقق من دون اذعان النظم السياسية في العالم الاسلامي للمصالح الايرانية وأن تنصاع بتوجهاتها الخارجية.

لقد جاءت احداث عام ١٩٩٠ وما بعدها لتشكل عاملاً حاسماً في تحسين علاقات ايران مع الدول الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي) ، لاسيما بعد رفض الحكومة الايرانية مساندة العراق في احتلال الكويت عام ١٩٩٠ ، والوقوف بحزم تام الى جانب الكويت وابعاد المنطقة عن أي توتر لا يخدم مصالح وتطلعات شعوبها. اذ مثلت ازمة وحرب الخليج الثانية نقطة تحول ايجابية في انفتاح ايران على دول الخليج العربية بصورة اوسع ، فقبلها لم تكن ايران وقياداتها تستطيع ان تمارس دوراً حاسماً في الاقليم ، الا انه بعد انكسار قوة العراق العسكرية في حرب الخليج الثانية ، اصبح النظام الايراني يتمتع بهامش اوسع من حرية الحركة في منطقة الخليج العربية ، وبهذا فإن حرب الخليج الثانية كانت فرصة ذهبية استثمرتها الجمهورية الاسلامية الايرانية باتباعها السياسة الجادة النشطة لتكريس الالية الجديدة التي اختارتها لتخدم مصالحها في المنطقة العربية ، وهي العمل على استمالة دول الخليج العربية بتأكيد حرصها على احترام مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير ، ومحاولة تحسين صورتها في المحيط الدولي باتباع سياسات واقعية معتدلة.

وبفعل عوامل داخلية وخارجية عدة تراجع الخطاب الايديولوجي داخلياً وخارجياً بعد وفاة الخميني فضلاً عن انتهاء عصر الاستقطاب الدولي على خلفية تفكك الاتحاد السوفيتي وتدشين ما يسمى بـ (مرحلة التحول من حالة الثورة الى حالة الدولة) ، استبعدت ايران سياسة (تصدير الثورة) في تعاملها مع تطورات الاقليم ، واستعاضت عنها بأدوات اخرى ، منها تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسة ، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات ، فضلاً عن استثمار الاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الاقليمية والدولية ، لاسيما بعد بدأ ما سمي بـ (الحرب الامريكية على الارهاب) التي انتهت باحتلال كل من افغانستان والعراق ، وذلك لدعم طموحاتها في ان تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الاقليمية ، سيما وان البرنامج النووي الايراني شجع ايران على اتباع سياسة خارجية اكثر حسماً وتأثيراً في المنطقة.

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ساد العالم نوع من الغموض وعدم التحديد للمحيط الاقليمي ، وعلى الرغم من صعود المخاوف من تآكل النفوذ الامريكي في المنطقة ، فإن الولايات المتحدة وايران خرجتا من هذا الصراع بوصفها القوتين الرئيسيتين في المنطقة ، وذلك في ظل ضعف الانظمة الحاكمة ، وفي ظل افتقار لاعب نشط يقوم بدور موازن للدور الايراني في الخليج ، فقد استفادت ايران من صمت الدول العربية تجاه العراق ، وبدا الموقف العربي ضعيفاً ، سياسياً واعلامياً مما مكن ايران من كسب نقاط كثيرة ، فقد ظن الكثيرون ان هذه الحرب سوف تفرض على ايران ان تكون هي الدولة التالية التي ستواجه الولايات المتحدة بعد العراق ، ولكن ما آلت اليه الحرب الامريكية على العراق من النتائج اكدت ان ايران كانت هي المستفيدة الاكبر من هذه الحرب ونتائجها ، فقد اسهمت هذه الحرب في تخلص ايران من اكبر اعدائها اهمهم في المنطقة وهو (نظام صدام حسين) الذي كلف ايران حرباً استمرت ثمان سنوات ما يزال اقتصادها يعاني من اثر الحرب اقتصادياً واجتماعياً حتى الان ، ليس هذا فحسب بل اسهم اللعب على الورقة الطائفية الذي اعتمدته الولايات المتحدة الامريكية منذ اول يوم لها في احتلال العراق والعملية السياسية التي تبنتها ، والتي قامت اساساً على نظام المحاصصة الى صعود القوى (الشيعية) في العراق على حساب (السنة) وهو ما صب في المقام الاول في صالح ايران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع شيعة العراق.

صحيح ان بعضهم يرى ان الولايات المتحدة ورغم ما حققت لايران من مكاسب ، الا انها فرضت عليها المزيد من الضغوط من اهمها ان ايران صحيح تخلصت من عدو اقليمي وهو (نظام صدام حسين) ، ولكنها استبدلت به عدواً دولياً كبيراً وأقوى وهو الولايات المتحدة ، وذلك من خلال الوجود الامريكي المكثف على حدود ايران في العراق وافغانستان ، والقواعد العسكرية الامريكية المنتشرة في دول الخليج والبحر العربي . الا ان هذا التصور لم يكن غائباً عن ايران اذ ادركت الاخيرة وجهاً ايجابياً لهذه الصورة في الوجود العسكري الامريكي المكثف في المنطقة ربما يعطي ايران ميزة مهمة في حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية ، حيث اصبح القوى العسكرية الامريكية الموجودة في المنطقة في مرمى الصواريخ الايرانية ، حيث تبرز مقولة (هاشمي رفسنجاني) رئيس مجمع تشخيص مصالحة النظام ، عندما سئل (رفسنجاني) عما ستفعله ايران وهي محاطة بالجيوش الامريكية من كل الجهات ، ماذا بمقدورها ان تفعل وهي محاصرة على هذا النحو؟ . كانت اجابته الشهيرة : (لا ندري من يحاصر من ؟) . اجابة تكشف الى أي مدى كانت ايران تراهن على حلفائها داخل العراق ، وكيف كانت تنظر الى القوات الامريكية في العراق بوصفها اشبه (بالرهائن) او (الصيد الثمين) الذي يوفر لايران قدراً كبيراً من الحماية والطمأنينة ، ومن ثم فان هذا عزز من دورها الاقليمي ، اذ مكنها من ممارسة نمط من السلوكيات السياسية المرتكزة على سياسة الردع عبر امتلاك القوة القابلة للاستخدام او التلويح بها او الاستخدام الفعلي لها في حالة الضرورة ، وذلك في اطار محاولتها المستمرة للبروز كقوة اقليمية كبرى، اذ تنامى البرنامج النووي الايراني بحيث اخذ خطاً بيانياً متصاعداً ، فبعد ان شعرت ايران ببناء القاعدة المادية والبشرية اللازمة لتخلص من الضغوط الامريكية في ميدان الطاقة النووية واعلنت قدرتها الذاتية على تخصيب اليورانيوم واكمالها حلقة مهمة من حلقات تشغيل دورة الوقود النووي.

وبالنظر لكون الجانب الامني من المشكلات المعقدة بين دول ظفتي الخليج العربي ، نتيجة لاختلاف المدركات لهما ، فإن التصور الامريكي الخاص بالنظام الامني الفعال والكفء من منظور المصالح الامريكية ، فأول هذه المدركات ، تصور التحول الديمقراطي ، ثانيهما : اقامة (ناتو) شرق اوسط ، ثالثهما : سيادة امنية مشتركة في الخليج العربي على غرار تجارب السيطرة على التسلح في اوربا بعد الحرب الباردة ، اما الرؤيا الايرانية لامن الخليج وهي تستبعد أي دور

للقوى الخارجية والاجنبية وتسعى بطمأنة الدول العربية الى النيات الايرانية وبناء الثقة بين الدول العربية في منطقة الخليج وترويج ايران لمبادرتها بضرورة الشراكة مع الغرب في أي نظام لامن الخليج ، وذلك من خلال انشاء حلف دفاعي ايراني – عربي ، اما المنظور العربي الخليجي لامن الخليج ، فقد غابت الرؤى ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق الذي صاحبه تعاون الدور الامريكي وازدياد النفوذ الايراني في المنطقة ، وهذا ما فرض على دول الخليج مزيداً من الضغوط.

وعليه ، تقوم استراتيجية ايران الامنية على تأمين استقرار منطقة الخليج من خلال نظام امني اقليمي تضطلع فيه ايران بدور قيادي مهيمن طارد لاي وجود قوي من قبل قوى اخرى من المنطقة ، فمن ثوابت السياسة الخارجية الايرانية منذ الثورة ، رفض ايجاد قوى اقليمية كبرى خارج نطاق الاقليم الجغرافي لمنطقة الخليج العربي ، وهذا وراء الرؤيا الايرانية الرافضة لصيغة (٦+٢) الخاصة باعلان دمشق الذي هو وفق الرؤيا الايرانية يدخل دولاً اخرى مثل : (مصر وسوريا) مما قد يضر بالتوازن الذي لا تريد ايران تهديده.

لذا فإن التقارب هو مسؤولية جميع الاطراف في العلاقة ، وبالامكان تعزيزه من خلال احداث ثورة او انقلاب في التصورات والتراكمات التاريخية بين الطرفين المعنيين ، المؤدية الى استمرار حالة الرفض لهذه العلاقة التوجه من الطرف الاخر ، كما يجب على الطرفين ادراك ان استمرار هذه الحالة امر غير وارد على المدى البعيد لان ليس ماهو في السياسة ماهو حتمي وقطعي الا المصلحة العليا للدولة التي تبنى على اساسها الاستراتيجات.

وعليه ، يتوجب على اطراف العلاقة ، كما تعتقد الباحثة ، احترام خيارات بعضهم بعضاً ، والعمل وفق المعطيات العقلانية والموضوعية الواقعية لتحديد القصور في اداء التقارب الذي صبغ اليات العمل السياسي وغيرها بين هذه الاطراف وافضل وسيلة يمكن الاعتماد عليها من قبل دول المنطقة وايران لتجاوز حالة التباعد والعداء بين الطرفين والتغلب على اشكالياتها ، تكمن في التركيز على العوامل والمصالح المشتركة بين الطرفين ، واهمها وبالطبع الواقع الامني ، وفق ادراك واضح لظروف البيئتين الاقليمية والدولية وضغوطهم ، علاوة على تفهم الداخل ومحاولة الارتقاء بمستواه عن طريق برامج التنمية المشتركة التي لا يمكن لها الانجاز على ارض الواقع ، الا بخلق اجواء من الاستقرار والامن في المنطقة ، الامر الذي ينعكس بالايجاب على علاقات التعاون بين دولها.

ومهما يكن من امر فإن على ايران تطمين دول المنطقة بأن تطوير قدراتها العسكرية وعلى وجه الخصوص منها القدرات النووية ، لا يعني بأي حال من الاحوال قيام ايران بعمل عسكري في المنطقة يستهدف احدى دولها وذلك باعطاء ضمانات توثق في معاهدة امن ودفاع مشترك بينها ، سواء كانت هذه المعاهدات ثنائية ام متعددة الاطراف ، وكذلك محاولة كلا الطرفين قلب المعادلة ، وهي ان الخليج ملك سكانه في ايران والعرب ، بشرط ان تغير ايران نظراتها الى الخليج ، فليست الجزر العربية الثلاث تابعة الى ايران ، وليس البحرين قطعاً ملكاً لايران لمجرد ان جزء من شعبها لهم صلة عقائدية بايران ، فالخلاف بين سكان البحرين وحكوماته شأن داخلي لا دخل لايران به ، كما اننا نصر على احترام فكرة الدولة واستقلالها وعدم السماح بالتقاطعات الدينية التي تخترق الدول ، فاحترام السيادة والسلام الاقليمية للدولة هو المدخل لاعادة التوازن والاحترام في علاقات ايران مع دول الخليج ، ولا يمكن القبول بهيمنة ايران على دول الخليج في سياق صراعها مع الولايات المتحدة الامريكية ، والعودة الى صيغة ان الخليج ملك سكاني هي الحل الامثل مع ما يلزم تطبيقه من متطلبات تحسم بالحوار وليس سباق تسلح.

وخلاصة القول ، ان السياسة الخارجية الرشيدة هي التي تكون قادرة على قراءة الواقع الدولي لفهم عميق يمكنها من التعامل معهم بلغة عصرية فتستفيد من الايجابيات وتتجنب السلبيات كما تستطيع هذه السياسة بقراءتها الواعية ان تستشرف المستقبل وفي هذا الصدد ترى الدراسة ان احتمالات التغيير والتطور في السياسة الخارجية الايرانية حيال دول الخليج العربي بما يمكن ان يحدث من تغيرات في البيئة الاقليمية والدولية.

وبعبارة اخرى ان صانع القرار الايراني لا يستطيع ان يتجاوز المتغيرات الدولية والاقليمية في حساب الكلفة التي من الممكن ان تدفعه مقابل أي سلوك ازاء دول المنطقة ، وذلك عن طريق التكليف والموازنة سبيلاً لتحقيق افضل النتائج والغايات ، حيث تبقى السياسة هي فن الممكن .

المصادر والمراجع

١- محمد علي البطحي ، ايران والعلاقات الدولية ، التأثيرات في الاستقرار السياسي في منطقة الخليج ، مجموعة باحثين ، الخليج وتحديات المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٤.

٢- شيرين هنتر ، ايران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين ، الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية ، سلسلة دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط١ ، ع ٨٥ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٨.

٣- محمود توفيق محمود ، المدخل الجنوبي للبحر الاحمر ، دراسة في الجغرافيا السياسية والجيولوليتكس ، دار المريخ ، الرياض ، بلا تاريخ ، ص ٣٨ ، كذلك ينظر : لورنس كورب ، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الاميركي ، سلسلة محاضرات ، الامارات (١٠١) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص ٧.

٤- صبري فارس الهيتي ، امن المحيط الهندي وعلاقته بأمن الخليج العربي ، مجلة الامن القومي ، بغداد ، ع ٣ ، ١٩٨٥ ، ص ٨٤.

٥- ياسين سويد ، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩-٢٠.

٦- كامران تارمي ، دور تصدير المياه في السياسة الايرانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، سلسلة دراسات عالمية ، عدد ٨ ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٧-٢٩.
٧- احمد شكارة ، ايران والعراق وتركيا : الاثر الاستراتيجي في الخليج العربي ، سلسلة محاضرات الامارات (٧٥) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٧.
٨- احمد شكارة ، مصدر سابق ، ص ٨.
9- Robert J. Hanks , Oil and Security , The United States Policy Toward Arabian Gulf and The Indian Ocean, Arab Research Center , Croom Helm , London, 1999 , P. 48.
١٠- محسن امين زادة ، السياسة الخارجية وتهديد مصالح ايران وامنها القومي ، مختارات ايرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ع ٩١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧١-٧٤.
١١- محمود واعظي ، التوجهالامني الايراني في منطقة الشرق الاوسط ، مختارات ايرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ع ٩٤ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٧.
١٢- نيفين عبدالمنعم مسعد ، الرؤية الايرانية لامن الخليج ، دراسة في الادراك والسياسات ، مركز البحوث السياسية والاستراتيجية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ٥٦-٦٩.
١٣- اشرف عيسوي ، الطائفية وتداعياتها على الامن والاستقرار في المنطقة ، مجلة شؤون خليجية ، ع ٤٧ ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٧.
١٤- محمد السعيد ادريس ، الخليج والازمة النووية الايرانية ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ع ١٦٥ ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٢-٦٣.
١٥- مصطفى العاني ، تجدد الدعوات الى تأسيس نظام امني اقليمي ، مجموعة باحثين ، الخليج في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، مركز الخليج للابحاث ، الامارات ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٨-٢٠٩.
١٦- المصدر اعلاه ، ص ٢٠٥.
١٧- محمد كاظم علي ، ايران والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى ، مجلة متابعات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ع ١٧ ، ٢٠٠٠ ، ص ٥.
١٨- انور قرقاش ، ايران ودول مجلس التعاون الخليجي العربية ودولة الامارات العربية المتحدة ، مجموعة باحثين ، ايران والخليج ، البحث عن الاستقرار ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ط٢ ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٧.
١٩- فؤاد حمدي سيسو ، مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد ٣١ ، ١٩٨١ ، ص ٤١.
٢٠- محمد سالم احمد الكواز ، العلاقات الايرانية – السعودية ١٩٧٩-٢٠٠١ ، دراسة سياسية ، دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ع ٧ ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨٠-٢٨١.
٢١- المصدر اعلاه ، ص ٢٩٦.
٢٢- محمد عباس ناجي ، باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، الانكماش ، مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية ، مقالة منشورة عبر الموقع الالكتروني .http:www.siyussa.arg.eg .
٢٣- المصدر اعلاه.
٢٤- المصدر اعلاه.
٢٥- احمد ابراهيم محمد ، السياسة العسكرية الايرانية في التسعينات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١) ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٣ ، ص ٢٥١.
٢٦- سيف منذر عبدالواحد ، سياسة ايران الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ عام ١٩٨٩ وافاق المستقبل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧٥.
٢٧- المصدر اعلاه ، ص ١٧٥-١٧٦.
٢٨- ضاري سرحان الحمدان ، سياسة ايران تجاه دول الجوار ، ط١ ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٣.
٢٩- المصدر اعلاه.
٣٠- بشارة نصار شربل ، مسيرة توتر العلاقات الايرانية – الخليجية ، بحث منشور على موقع مركز الامارات للابحاث والدراسات الاستراتيجية عبر الموقع الالكتروني www.ccssr.com .
٣١- ضاري سرحان الحمدان ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥.
٣٢- صافيناز محمد احمد ، ايران والخليج ، تناقضات السياسة والاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨١) ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٠ ، ص ١٦٦.
٣٣- المصدر اعلاه ، ص ١٦٧.
٣٤- ضاري سرحان الحمداني ، مصدر سابق ، ص ٤٣-٤٤.

٣٥- حسين العودات ، صعود صعود القوة الاسرائيلية ، واثر ذلك على منطقة الشرق الاوسط ، المعهد الدولي للحوار العربي الاميركي الاوربي ٢٠٠٦/١٢/٤ ، بحث منشور عبر الموقع الالكتروني http://www.aaediabgue.org.
.
٣٦- مايكل ايزنشتات ، النفوذ الايراني في العراق ، ترجمة احمد علي ، المستقبل العربي ، السنة (٤٤) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص ٣٨٨.
٣٧- المصدر اعلاه ، ص ١٥٠.
٣٨- اشرف عبدالعزيز عبدالقادر ، الصراع المرن ، دوائر الاشتباك بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي ، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية ١٩ / يوليو / ٢٠١٣ ، ص ١ عبر الموقع الالكتروني : http://www.sigaassa.org.eg. .
٣٩- المصدر اعلاه ، ص ٢.
٤٠- ضاري سرحان الحمداني ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦.
٤١- المصدر اعلاه ، ص ٢٣٧.
٤٢- احمد عباس عبدالبديع ، ابعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية ، مجموعة باحثين ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، ط٢ ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث للدراسات السياسية ، ١٩٩٠ ، ص ١٦٤.
٤٣- سيف منذر عبدالواحد ، مصدر سابق ، ص ١٨٣.
٤٤- سيف منذر عبدالواحد ، مصدر سابق ، ص ١٨٥.
٤٥- بشارة نصار شربل ، مصدر سابق ، ص ٤.
٤٦- المصدر اعلاه ، ص ٧٠.
٤٧- ستار جبار علاي ، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٣.
٤٨- المصدر اعلاه ، ص ٢٤٤.
٤٩- المصدر اعلاه ، ص ٢٤٦.
50- Abdullah Toudar , and Anthon, K. Condesman, Options in dealing with Irans Nuclear program, March 2010 Center for International and Strategic Studies.
٥١- اشرف عبدالعزيز عبدالقادر ، مصدر سابق .
٥٢- المصدر اعلاه.
٥٣- ستار جبار علاي ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠.
٥٤- سيف منذر عبدالواحد ، مصدر سابق ، ص ١٩٣.
٥٥- احمد منسي ، تحديات السياسة الاقليمية لايران في ظل احتلال العراق ، مختارات ايرانية منشورة على موقع مركز الاهرام : www.ahram.org. .
٥٦- سيف منذر عبدالواحد ، مصدر سابق ، ص ١٩٤.
٥٧- احمد منسي ، مصدر سابق .
٥٨- تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة ، التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦١.
٥٩- المصدر اعلاه ، ص ٣٦٢.
٦٠- المصدر اعلاه ، ص ٣٠٨.
٦١- سوزان مالوني ، الدلالات السياسية لفوز روحاني برئاسة ايران ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام عبر الموقع الالكتروني : org.eghttp://www.siyassa .
٦٢- المصدر اعلاه.
٦٣- علي البلوي ، مرحلة جديدة من تهديد الامن القومي لدول الخليج العربي ، بحث منشور على الموقع الالكتروني عبر الموقع الالكتروني http://www.aleqt.com .
٦٤- احمد عبدالظاهر ، بعد فوز روحاني ، هل تغير ايران سياستها العدائية تجاه العرب ؟ مقالة منشورة على الموقع الالكتروني :
http://main.islammessage.com/ewspage.aspx?id=18600.
٦٥- المصدر اعلاه.
٦٦- دلالات فوز روحاني في سياسة ايران الخارجية ، مقال مجلة فورت بوليسي ، ترجمة عقيل عبدالله ، مقال منشور في مركز الامارات اليوم على الموقع الالكتروني :
http://www.emaratalyoun.com/poliyes/rerrts-andtranslation/2083-07-08-70589716.

٦٧- روحاني بعد سياسة تعزيز الثقة مع دول الجوار يدعو الولايات المتحدة لايجاد اجراء الحوار ، مقال منشور على المركز العربي للدراسات الايرانية عبر الموقع الالكتروني :

http://www.acisir.com

٦٨- تأشيرات فوز روحاني بالرئاسة على السياسة الخارجية الايرانية ، مقال منشور على موقع المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة : http://rcssmideast.org.

٦٩- تأثيرات فوز روحاني بالرئاسة ، مصدر سابق.

٧٠- رانيا مكرم ، توجهات سلبية ، هل يستطيع روحاني تغيير صورة ايران ، مقال منشور على موقع المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة عبر الموقع الالكتروني :

http://ressmideast.org.

٧١- المصدر اعلاه.

٧٢- سماح عبدالصبور ، التغيرات المحتملة ، السياسة الخارجية الايرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة ، بحث منشور على موقع المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة :

http://ressmideast.org.

٧٣- المصدر اعلاه.

٧٤- السيد ولد اباه ، ايران في عهد روحاني ، بحث منشور على موقع المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة عبر الموقع الالكتروني :

http://ressmideast.org.

٧٥- السيد ولد اباه ، ايران عهد روحاني ، مصدر سابق.

٧٦- المصدر اعلاه.